أساليب تطوير استراتيجية مكافحة الإرهاب

إعداد
د . أحمد هاني عبيد
دكتوراه في القانون العام
كلية الحقوق - جامعة طنطا

موجز عن البحث

خلال العقدين الماضيين، تم استخدام مصطلح الإرهاب في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالأعمال السياسية العنيفة لدرجة أن معظم الناس يفترضون أن أي عنف شديد يوصف بالإرهاب قد تم تنفيذه لأغراض سياسية. إذا أعلن عنوان إحدى الصحف أن هجومًا إرهابيًا قد وقع في مبنى وسط المدينة، فإن قلة من القراء يعتقدون أن كيانًا مثل عصابات الشوارع قد تكون متورطة في هذه المشكلة، وبدلاً من ذلك كانوا يعتقدون أن الدافع وراء الهجوم سياسي.

كانت هناك مناسبات قد تصف فيها وسائل الإعلام أي هجوم عنيف موجه سياسيًا بأنه "عمل إرهابي"، ولكن ربما لم يتم استخدام هذا المصطلح خلال تلك الحقبة أكثر من استخدام اصطلاحات مغايرة أقل

إجرامية. حقيقة أنه لم يكن هناك مصطلح واحد للإشارة إلى العنف السياسي الشديد خلال تلك الفترة كان له تأثير سلبي على جهود منفذي القانون لمكافحة هذا الشكل من النشاط الإجرامي.

ومع ذلك هناك بعض المنظمات ذات الاهتمامات الخاصة التي ترغب في تعريف موسع من شأنه أن يضع بعض الأنشطة القانونية، بما في ذلك المسيرات والمظاهرات والمنشورات وأشكال الاحتجاجات المماثلة، في نطاق فهمها للإرهاب، ويكون هذا منطبق تمامًا إذا كان النشاط ينطوي على تهديدات ضمنية بالعنف أو انتهاك أي قوانين بسيطة نسبيًا، بما في ذلك المسيرة دون تصريح، وقطع الطريق العام، وإعاقة حركة المرور.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، هجوم إرهابى، الهجوم السياسى، عمل إرهابى.

Methods For Developing Counterterrorism Strategy

Ahmed Hany Ebeid

PhD in Public Law Faculty of Law، University of Tanta

Email: Ahmedhany_123450@hotmail.com

Abstract :

During the past two decades، the term terrorism has been used so often in relation to violent political actions that most people assume that any extreme violence described as terrorism was carried out for political purposes. If a newspaper headline declared that a terrorist attack had taken place in a downtown building، few readers believed that an entity such as a street gang might be involved in the problem، and instead believed that the motive behind the attack was political

There have been occasions when the media may describe any politically directed violent attack as a "terrorist act،" but the term may not have been used more during that era than other، less criminal terms. The fact that there was not a single term to refer to extreme political violence during this period had a negative impact on law enforcement efforts to combat this form of criminal activity.

However، there are some organizations with special interests that want an expanded definition that would place some legal activities، including marches، demonstrations، leaflets and similar forms of protest، within their understanding of terrorism، and this would be fully applicable if the activity involved implicit threats of violence or abuse. Any relatively simple laws، including walking without a permit، blocking the public road، and blocking traffic.

Key words: terrorism، terrorist attack، political attack، terrorist act،

مقدمة

يعرّف قاموس راندوم هاوس ويبستر لعام ٢٠٠١م الإرهاب بأنه "استخدام العنف والتهديد للترهيب أو الإكراه، خاصةً لأغراض سياسية"[١]. إنه مختلف تمامًا عن ذلك الذي ظهر في قاموس راندوم هاوس للغة الإنجليزية عام ١٩٦٧، والذي ينص على: "استخدام أساليب التخويف، وظهور حالة من الخوف والاستسلام تنتج عن ذلك، وهو أسلوب إرهابي للحكم أو لمقاومة الحكومة". كان التعريف الأساسي لكلمة الإرهاب في القاموس نفسه هو: "خوف شديد وحاد ومتغلب: أن تكون مذعورًا مع الخوف". عرّف قاموس التراث الأمريكي لعام ٢٠٠٠ الإرهاب بأنه "الاستخدام المنهجي للإرهاب والعنف والتخويف لتحقيق أغراض معينة"، في حين كان تعريفه الأساسي للإرهاب هو: "الخوف الشديد واستخدام القوة" [٢].

أولاً: مشكلة الدراسة

مما سبق من مقدمة موجزة عن تاريخ تعريف الإرهاب وطرق تحديد هوية الأشخاص الذين يقومون بهذا الفعل، تكمن أهمية البحث، كما يدرك الجميع تقريبًا في عصرنا الحالي، تتطلب الحرب ضد الإرهاب من

(1)Random House Webster's Unabridged Dictionary. New York: Random House Reference, 2001. Print.

(2) The American Heritage Dictionary of the English Language. Boston: Houghton Mifflin, 2000.

الحكومات إيجاد مناهج جديدة لجمع المعلومات وتحليلها وتطوير طرق حديثة في أساليب التحقيق، وفي الوقت نفسه توفر التطورات في التكنولوجيا فرصًا جديدة لجمع المعلومات واستخدامها. يعد جمع المعلومات الإلكتروني أحد الأساليب التي تتمتع بإمكانية كبيرة لاستخدامها في مكافحة الإرهاب.

تقنيات التنقيب عن البيانات وتحليل المعلومات الآلي ليست جديدة، حيث يتم استخدامها بالفعل بشكل فعال في القطاع الخاص والحكومي. ومع ذلك، فقد أثارت اهتمام الباحثين لأنها تتيح للحكومة قدرة أكبر على استخدام وتحليل المعلومات الخاصة بشكل فعال. وهذا يجعل البيانات الخاصة مصدرًا أكثر جاذبية وقوة للحكومة ويزيد من احتمالية تدخل الحكومة في الخصوصية. تسببت البرامج الحكومية الحديثة رفيعة المستوى التي من شأنها استكشاف أو استخدام تقنيات التنقيب عن البيانات وتحليل البيانات لمكافحة الإرهاب في دفع عجلة التحديث والتطور تجاه أساليب جمع المعلومات وذلك في إطار تحسين قدرة أجهزة الشرطة على مكافحة الإرهاب. ومن هنا يجد الباحث أن جمع المعلومات بالطرق التقليدية أصبحت مشكلة بكل المقاييس، وعليه سيكون اتباع الأساليب الحديثة في جمع المعلومات أمر لا مفر منه.

ثانياً: تساؤلات الدراسة

بعد عرض المقدمة التعريفية بمشكلة الإرهاب بشكل عام، يستمر البحث في عرض الطرق والوسائل الحديثة في عمليات جمع المعلومات وأساليب التحقيق الخاصة بقضايا الإرهاب، وذلك لخلق إطار متكامل وخطة عمل لرجال الشرطة الذين يعملون على قضايا الإرهاب. من أجل تحقيق أهداف الدراسة، يحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما هي وسائل جمع المعلومات الحديثة التي يمكن أن يستخدمها رجال الشرطة في قضايا مكافحة الإرهاب؟

٢- ما هو مدى الاستفادة من أساليب جمع المعلومات الحديثة في الكشف عن تورط الجناة؟

٣- هل أساليب جمع المعلومات الكلاسيكية تعتبر مفيدة في قضايا الإرهاب؟

٤- ما هي أساليب التحقيق الخاصة بقضايا مكافحة الإرهاب؟

٥- ما هي العوامل التي تؤثر على أساليب التحقيق؟

٦- ما هو مدى تطبيق هذه الأساليب على أرض الواقع؟

ثالثا: أهمية الدارسة وأسبابها

يمكن استخدام كل أسلوب من أساليب التحقيق التي يتم اتباعها عادة لحل القضايا الجنائية في التحقيقات التي تجري بشأن الإرهاب. بالمقابل،

لا توجد تقنيات يمكن تطبيقها فقط على انتهاكات الإرهاب، حيث يخشى الإرهابيون أجهزة الشرطة وعادة ما يمارسون إجراءات أمنية يمكن أن تجعل من الصعب على محققي الشرطة مراقبة أنشطتهم والقبض عليهم ومحاكمتهم. تدرس العديد من الجماعات الإرهابية عمليات إنفاذ القانون وتنبه أعضائها حول كيفية استخدام الضباط لأساليب التحقيق.

يميز هذا العامل الإرهابيين عن العديد من المجرمين العاديين الذين يفترضون غالبًا أنهم يعرفون كيفية عمل الشرطة، ولكنهم في الواقع لا يكونوا ملمين تمامًا بكافة الأساليب المستخدمة في هذا الصدد. من غير المرجح أن يتعاون الإرهابيون مع السلطات عند القبض عليهم وسيستخدمون في كثير من الأحيان إجراءات المحكمة كمحفل لنشر آرائهم السياسية. ما يعنيه هذا بالنسبة لضابط إنفاذ القانون هو أنه يجب عليه توخي الحذر الشديد في إجراء تحقيقات الإرهاب. سوف يناقش البحث أساليب التحقيق التي يتبعها ضباط مكافحة الإرهاب وكيف يمكنها أن تعمل على استقاء المعلومات وجمعها في إطار سليم ودقيق.

رابعاً: فروض الدراسة

تحتاج طرق مكافحة الإرهاب إلى العديد من الأساليب الناجحة التي توفر بيئة مناسبة لرجال الشرطة للوصول إلى كافة المعلومات واتباع أساليب تحقيق دقيقة وصولا إلى نتائج تحقيق سليمة بدون ثغرات.

نفترض في هذه الدراسة أن رجال الشرطة في أجهزة مكافحة الإرهاب يمكنهم اتباع وسائل حديثة لجمع المعلومات وتقنيات فريدة للتحقيق مع من يشتبه بهم في قضايا الإرهاب، وذلك لتحقيق الملف الأمني الشامل عن القضية.

في إطار هذا المسعى، يفترض الباحث أن رجال الشرطة يحتاجوا إلى التعرف على أحدث وسائل التحقيق وجمع المعلومات الخاصة بقضايا الإرهاب، وهذا هو ما يجعل الباحث يخطو بشكل منهجي في هذه الدراسة.

خامساً: منهج الدراسة

يعتمد البحث بصورته الأساسية على اتباع المنهج الوصفي لدراسة مشكلة تحليل وجمع البيانات الخاصة بقضايا الإرهاب ووضعها في إطار واضح ودقيق. كذلك، يعتمد البحث بصورة أخرى على المنهج التحليلي في تفنيد الأساليب العصرية التي يتبعها رجال شرطة مكافحة الإهاب خلال التحقيقات للوصول إلى أصل الجريمة والأشخاص المتورطين بها، وذلك لوضع القضية في إطار واضح أمام السلطات القضائية.

سادساً: الدراسات السابقة

وأهم الدراسات التي وفرت أساس خصب في هذه الدراسة، الورقة البحثية التي صدرت عن ورشة عمل حول "مكافحة الإرهاب بين

المعالجة القانونية والثقافة المجتمعية" ٢٠٠٨[١]، والتي وفرت النقاط الأساسية التي يجب على رجال الشرطة اتباعها في التعامل مع قضايا الإرهاب وكذلك آليات التطبيق والضوابط الأمنية التي تقيد رجال تنفيذ القانون مع وجود أمثلة على هذه الضوابط من المجتمع الدولي.

كذلك، كان للدراسة التي أعدها سالم البلوي حول "التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة" ٢٠٠٩[٢]، والصادرة عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دورا ذا أهمية من حيث تفنيد الوسائل والطرق الأمنية في خلق مفهوم عام عن إجراءات التحقيق الجنائي وما يربطه بقضايا الإرهاب، وكذلك وسائل جمع المعلومات الرقمية الحديثة التي توفر طرق مميزة وسريعة في الكشف عن خلفية الجناة والمتورطين في قضايا الإرهاب.

من بين الدراسات الهامة التي وجب ذكرها في الدراسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث في إعداد الدراسة، ورقة بحثية صادرة عن جامعة

(١) ورشة عمل حول مكافحة الإرهاب بين المعالجة القانونية والثقافة المجتمعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

(٢) سالم بن حامد بن علي البلوي، التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، ٢٠٠٩م.

زيورخ بعنوان "تقييم استخدام التنقيب عن المعلومات في مكافحة الإرهاب" ٢٠١١، والتي أعدها جيمس تورمان ودانيل موكلي[1].

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تعريف دقيق للتكنولوجيا المستخدمة في التنقيب عن المعلومات وتحليل البيانات التي تخص قضايا الإرهاب، وكذلك تفنيد فوائد ومزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات في جمع البيانات عن الإرهابيين أو الأشخاص المتورطين في قضايا الإرهاب.

سابعاً: خطة الدراسة

ويشتمل البحث على: المقدمة ومشكلة البحث وأهمية البحث وأهـداف البحث وفروض البحث وتساؤلات البحث ومنهج البحث وخطة البحث، والمبحث التمهيدي بعنوان تعريف الإرهاب وجوانب تأثيره على المجتمع، ويشتمل على مطلبين المطلب الأول: تأثير الإرهاب على المجتمع، والمطلب الثاني: حماية حقوق المواطنين خلال فترات مكافحة الإرهاب، والمبحث الأول: أساليب التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب ويتضمن مطلبين المطلب الأول: أساليب التحقيق المباشر من خلال المقابلة، والمطلب الثاني: أساليب التحقيق الحديثة مع الإرهابيين، والمبحث الثاني: أساليب جمع المعلومات في قضايا مكافحة الإرهاب

(1) Moeckli, Daniel. An evaluation of the use of data mining in counter-terrorism, Birmingham, United Kingdom: University of Birmingham, 2011.

ويشتمل على المطلب الأول: القيود على أساليب جمع المعلومات، والمطلب الثاني: أهم أساليب جمع المعلومات الحديثة في قضايا مكافحة الإرهاب، والخاتمــة، والنتائج، والتوصيات، وأخيراً المراجع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جمع المعلومات من الدراسات السابقة عن طرق وأساليب التحقيق التي ترتبط بقضايا الإرهاب، وكيف تساهم هذه الأساليب في جمع المعلومات بشكل دقيق. يعد هذا الهدف الأساسي جزء لا ينفصل عن الأهداف الثانوية مثل التعرف على طرائق التحقيق الحديثة وأساليب جمع المعلومات بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة والتنقيب عن المعلومات. جميع هذه الأهداف تجتمع سويا في إطار عام موحد يسعى لخلق وسيلة سليمة وحقوقية بداية من الإيقاع بالمجرم وحتى تقديمه للهيئات القضائية بصورة كاملة عن القضية.

من أهم المراجع التي وضعت قواعد أساسية لطرق وأساليب التحقيق الخاصة التي تتعلق بقضايا الإرهاب، كتاب "الإرهاب: تقنيات التحقيق الخاصة" الصادر عن المجلس الأوربي عام ٢٠٠٥م [1]. هذا الكتاب المميز وضع رابط بين وسائل التحقيق الخاصة بالإرهاب وطرق تنفيذ

(1) Terrorism: special investigation techniques, council of Europe, 2005.

العدالة ومحاكمة المتهمين في إطار قانوني. كذلك كان له دور فعال في التعرف على وسائل التحقيق التي يتبناها الاتحاد الأوربي في قضايا الإرهاب وعلاقتها بحقوق الإنسان.

أصدر مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات في الأمم المتحدة كتيب شامل عن "استجابات العدالة الجنائية لمشكلة الإرهاب" ٢٠٠٩م [1]. هذا الكتيب وضع تصور مميز حول دور العدالة الجنائية بشكل عام في مكافحة الإرهاب عن طريق اتباع الطرق المشروعة والسليمة في تنفيذ القانون على أي شخص متورط في قضايا تتعلق بالإرهاب. وفي هذا الصدد، حدد الكتيب من ضمن هذه الأطر وسائل التحقيق الملائمة والمناسبة لحقوق الإنسان والتي تقيد المحققين ورجال الشرطة حتى لا يتم الجور على أي من المتهمين وصولا إلى الهدف والأشخاص المتورطين فعليا في القضية.

أيضًا، اعتمد البحث في استنباط الأفكار الأساسية على مجموعة مقالات مجمعة في كتيب صدر عن كلية القانون بجامعة مينيسوتا بعنوان "مناهج الحرب على الإرهاب" الصادر عام ٢٠٠٧. توضح بعض المقالات في هذا الكتيب أهمية اتباع وسائل التحقيق العلمية والتي تستند على أسس أخلاقية في الوصول إلى أصول أي قضية تتعلق بالإرهاب، حتى لا يتورط في هذا

(1) Handbook on Criminal Justice Responses to Terrorism, united Nations Publications, New York, 2009.

النوع من القضايا أشخاص ليس لهم علاقة بالجريمة. استندت المقالات على جرائم حدثت في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٠، مع تقديم أدلة على تورط أشخاص أبرياء في هذه القضايا نظرا لقلة الأدلة وطرق جمع المعلومات الخاطئة ووسائل التحقيق غير المفيدة في هذا النوع من القضايا.

لم تقتصر هذه الدراسة على المراجع والدراسات السابقة التي تم ذكرها في هذا القسم من المقدمة، ولكنه اعتمدت على معلومات وبيانات صادرة عن مراجع مختلفة أخرى، وقد قام الباحث بذكر هذه الدراسات السابقة على أساس الأمثلة فقط لا الحصر.

مبحث تمهيدي
تعريف الإرهاب وجوانب تأثيره على المجتمع

من المفهوم عموما أن الإرهاب يشير إلى أعمال العنف التي تستهدف المدنيين سعيا لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية. من الناحية القانونية، وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لم يعتمد بعد تعريفًا شاملاً للإرهاب، فإن الإعلانات والقرارات القائمة والمعاهدات الشاملة فيما يتصل بجوانب محددة من جوانب الإرهاب تحدد بعض الأفعال والعناصر الأساسية.

في عام ١٩٩٤[١]، جاء في إعلان الجمعية العامة بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، والذي ورد في قرارها ٤٩/ ٦٠ لعام ٢٠٠٥م[٢]، أن الإرهاب يتضمن "أعمال إجرامية تستهدف إثارة حالة من الإرهاب بين عامة الناس، مجموعة من الأشخاص أو أشخاص معينين لأغراض سياسية"، وأن مثل هذه الأفعال "لا يمكن تبريرها في أي ظرف

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٢/ ١٦٤ لعام ١٩٩٤م، الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، موقع وثائق الأمم المتحدة.

https://www.un.org/ar/ga/52/res/res52164.htm

(٢) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٩ في دورتها العادية رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٥م، موقع وثائق الأمم المتحدة.

https://www.un.org/ar/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html

من الظروف، مهما كانت الاعتبارات ذات الطابع السياسي أو الفلسفي أو الإيديولوجي أو العرقي أو الديني أو غير ذلك من الاعتبارات التي يمكن التذرع بها لتبرير تلك الأفعال".

بعد عشرة أعوام من هذا الإعلان، أشار مجلس الأمن في قراره ١٥٦٦ لعام ٢٠٠٤[1] إلى "أعمال إجرامية، بما في ذلك أعمال ضد المدنيين، ترتكب بقصد التسبب في الوفاة أو الإصابة الجسدية ، أو أخذ الرهائن بغرض إثارة حالة من الرعب في عامة الناس أو في مجموعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، أو تخويف السكان أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به".

في وقت لاحق من ذلك العام، وصف الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، التابع للأمين العام، الإرهاب بأنه أي عمل "يهدف إلى التسبب في الموت أو إلحاق ضرر جسدي خطير بالمدنيين أو المواطنين السلميين، عندما يكون الغرض من مثل هذا العمل، بحكم طبيعته أو سياقه، ترويع السكان، أو لإرغام حكومة أو منظمة

(١) قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ لعام ٢٠١٤م الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٥٣ المعقودة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤م، موقع وثائق الأمم المتحدة.

https://undocs.org/ar/S/RES/1566(2004).

دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه"، وتحديد عدد من العناصر الرئيسية، وبالإشارة كذلك إلى التعاريف الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ وقرار مجلس الأمن ١٥٦٦ لعام ٢٠٠٤م[١].

تعمل الجمعية العامة حالياً على اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب تكمل الاتفاقيات القطاعية القائمة لمكافحة الإرهاب، ويتضمن مشروع المادة ٢ منه تعريفا للإرهاب يتضمن:

(أ) بشكل غير مشروع وعن عمد التسبب أو محاولة التسبب أو التهديد بالموت أو الإصابة الجسدية الخطيرة لأى شخص، أو (ب) الأضرار الجسيمة بالممتلكات العامة أو الخاصة، بما فيها مكان الاستخدام العام، أو مرفق تابع للدولة أو للحكومة، أو نظام للنقل العام، أو مرفق بنية أساسية أو البيئة، (ج) الإضرار بالممتلكات أو الأماكن أو المرافق، أو الأنظمة، أو من المرجح أن تؤدي إلى خسارة اقتصادية كبيرة، عندما يكون الغرض من السلوك، بحكم طبيعته أو سياقه، ترويع السكان، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به.

---

(١) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤/ ١٠٩، المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩م، مكتبة حقوق الإنسان جامعة مينيسوتا.

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ICSFT.html

يُعرف مشروع المادة كذلك بأنه جريمة تشارك، أو تنظم أو توجه آخرين، أو تسهم في ارتكاب هذه الجرائم من جانب مجموعة من الأشخاص الذين يتصرفون لغرض مشترك. وفي حين وافقت الدول الاعضاء على أحكام كثيرة من مشروع الاتفاقية الشاملة، فإن الآراء المتباينة بشأن ما إذا كان ينبغي استبعاد حركات التحرير الوطنية من نطاق تطبيقها قد أعاقت توافق الآراء بشأن اعتماد النص الكامل.

المطلب الأول
تأثير الإرهاب على المجتمع

يرمي الإرهاب إلى تدمير حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم، فهو يهاجم القيم التي تكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية والمحلية والتي تشير إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والقواعد التي تحكم الصراع المسلح وحماية المدنيين والتسامح بين الشعوب والأمم وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية.

إن للإرهاب أثراً مباشراً على التمتع بعدد من حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية. فالأعمال الإرهابية يمكن أن تزعزع استقرار الحكومات، وتقوض المجتمع المدني، وتعرض السلام والأمن للخطر، وتهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد تؤثر تأثيراً

سلبياً بصفة خاصة على بعض الجماعات وكل هذه العوامل لها أثر مباشر على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية في المجتمع البحريني.

وقد تم الاعتراف بالأثر المدمر للإرهاب على حقوق الإنسان والأمن العام على أعلى مستوى في الأمم المتحدة ، وقد تم تحديد أهم نقاط تأثير الإرهاب فيما يلي:

أ. تهديد كرامة وأمن البشر في كل مكان، وتعريض حياة الأبرياء للخطر أو حصد أرواحهم، وخلق بيئة تقضي على التحرر من الخوف الذي يخشاه الناس، وتعرض الحريات الأساسية للخطر، وتهدف إلى تدمير حقوق الإنسان.

ب. يخلف تأثيراً سلبياً على ترسيخ حكم القانون، ويقوض المجتمع المدني التعددي، ويرمي إلى تدمير الأسس الديمقراطية للمجتمع، ويزعزع الاستقرار الذي يتم تشكيله بشكل مشروع من قبل الحكومات.

ج. يرتبط بالجريمة المنظمة، والإتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال، والاتجار بالأسلحة، فضلاً عن التحويلات غير القانونية للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية، ويرتبط بارتكاب جرائم خطيرة نتيجة لذلك مثل القتل، والابتزاز، والخطف، والاعتداء، وأخذ الرهائن، والسرقة.

د.تترتب عليها آثار ضارة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وتعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، كما أنها تؤثر تأثيراً ضاراً على علاقات التعاون بين الدول، بما في ذلك التعاون من أجل التنمية.

ه.تهديد السلامة الإقليمية للدول وأمنها، يشكل انتهاكاً خطيراً لهدف ومبادئ الأمم المتحدة، ويشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ولابد من قمعه باعتباره عنصراً أساسياً في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

يوضح قانون حقوق الإنسان الدولي والإقليمي أن للدول الحق والواجب في حماية الأفراد الخاضعين لولايتها من الهجمات الإرهابية. وينبع هذا من واجب الدول في حماية الأفراد الخاضعين لها من التدخل وفي التمتع بحقوق الإنسان. وبشكل أكثر تحديدا، فإن هذا الواجب معترف به كجزء من التزامات مملكة البحرين بضمان احترام الحق في الحياة والحق في الأمن.[1]

إن الحق في الحياة، الذي تحميه المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، مثل الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وصف بأنه الحق الأعلى لأنه من دون ضمانه الفعّال فإن كل حقوق الإنسان

(١) ورشة عمل حول مكافحة الإرهاب بين المعالجة القانونية والثقافة المجتمعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

الأخرى سوف تكون بلا معنى. وعلى هذا الأساس، هناك التزام من جانب الدولة بحماية حق كل شخص في الحياة داخل إقليمها، ولا يسمح بأي خروج عن هذا الحق، حتى في حالات الطوارئ العامة. وتشمل حماية الحق في الحياة التزاما على الدول باتخاذ جميع الخطوات المناسبة والضرورية لحماية حياة أولئك الخاضعين لولايتها. وهذا ما كان لزاماً على مملكة البحرين خلال فترة الاعتصامات التي شهدتها البلاد أثناء الربيع العربي المزعوم، والذي فرض على المملكة اتخاذ كافة التدابير الأمنية والوقائية لحماية أبناء المملكة من أي تعدٍ سافر أو أعمال إجرامية ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الاعتصامات.

وكجزء من هذا الالتزام، يتعين على الدول أن تضع أنظمة فعالة للعدالة الجنائية وإنفاذ القوانين، مثل التدابير الرامية إلى ردع ارتكاب الجرائم والتحقيق في الانتهاكات حيثما وقعت، وضمان محاكمة المشتبه في ارتكابهم أعمالا إجرامية، وتوفير سبل انصاف فعالة للضحايا، واتخاذ خطوات اخرى ضرورية لمنع تكرار الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، اعترف القانون الدولي والاقليمي لحقوق الانسان، ويقع على عاتق الدول التزام إيجابي باتخاذ تدابير وقائية تنفيذية لحماية فرد أو أفراد يشتبه في أنهم معرضون للخطر من الأعمال الإجرامية التي يرتكبها فرد آخر، والتي

تشمل الإرهابيين بالتأكيد. ومن المهم أيضا أن نبرز التزام الدول بضمان الأمن الشخصي للأفراد الخاضعين لولايتها عندما يكون هناك تهديد معروف أو يشتبه في وجوده، وهذا يشمل بطبيعة الحال التهديدات الإرهابية.[1]

المطلب الثاني
حماية حقوق المواطنين خلال فترات مكافحة الإرهاب

كما يؤثر الإرهاب على حقوق الإنسان وعلى أداء المجتمع، فإن التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب هي أيضا تدابير يمكن أن تكون إلزامية في كثير من الأحيان، وكذلك فإن الدول ليس لها الحق في اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب فحسب، لأن للإرهاب أثراً خطيراً على مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية، بل أيضا سيكون تنفيذ هذه الإجراءات واجبًا وطنيًا على كل فرد من أبناء الوطن. إن التدابير الفعّالة في مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان تشكل أهدافاً متكاملة، ولابد من السعي إلى تحقيقها معًا كجزء من واجب مملكة البحرين في حماية الأفراد الخاضعين لولايتها.

في إطار تنفيذ هذه التدابير الخاصة بمكافحة الإرهاب، تصرف مجلس

(١) دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك، ٢٠٠٩م.

الأمن بسرعة، عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على سبيل المثال، لتعزيز الإطار القانوني للتعاون الدولي والنهج المشتركة إزاء خطر الإرهاب في مجالات مثل منع تمويله، الحد من خطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل وتحسين تبادل المعلومات عبر الحدود من جانب سلطات إنفاذ القانون، فضلاً عن إنشاء هيئة رصد وهي لجنة مكافحة الإرهاب، للإشراف على تنفيذ هذه التدابير. وقد وضعت أيضا مناهج إقليمية في سياق الاتحاد الأفريقي، والمجلس الأوروبي للأمن، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومجلس التعاون الخليجي والمنظمات الأخرى.

وقد التزم المجتمع الدولي باتخاذ تدابير تكفل احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون كأساس أساسي لمكافحة الإرهاب، من خلال اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في قرارها ٢٨٨/ ٦٠. وقد عقدت الدول الأعضاء العزم على اتخاذ تدابير ترمي إلى معالجة الظروف التي أفاضت إلى انتشار الإرهاب، بما في ذلك انعدام سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان امتثال

أي تدابير تتخذ لمكافحة الارهاب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الانسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

في عام ٢٠٠٤، أفاد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بأن تجنيد الجماعات الإرهابية الدولية كان مدعوماً بمظالم تغذيها الفقر والاحتلال الأجنبي وغياب حقوق الإنسان والديمقراطية.

كما نظرت نتائج مؤتمر القمة العالمي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، في مسألة احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب وخلصت إلى أن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب يجب أن يتم وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة. وقد شددت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان على أنه يتعين على الدول أن تكفل امتثال أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. وقد فعل مجلس الأمن نفس الشيء، بدءا بالإعلان الوارد في قراره ١٤٥٦ لعام ٢٠٠٣م[1]، الذي اجتمع

(١) القرار ١٤٥٦ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٨٨ المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣م. موقع وثائق الأمم المتحدة.

فيه مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية، ينص على أن "على الدول أن تضمن امتثال أي تدبير يتخذ لمكافحة الإرهاب لكل التزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن تتبنى مثل هذه التدابير وفقًا للقانون الدولي، وخاصة حقوق الإنسان الدولية، واللاجئين، والقانون الإنساني الدولي". وقد أعيد تأكيد هذا الموقف في قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ لعام ٢٠٠٥م[١].

في تقريره الصادر في عام ٢٠٠٦م(٢) بعنوان "الاتحاد ضد الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب"، وصف الأمين العام للأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها أساسية لتحقيق كافة جوانب استراتيجية مكافحة الإرهاب وأكد أن تدابير مكافحة الإرهاب الفعالة وحماية حقوق الإنسان ليست أهدافًا متضاربة، بل أهداف متكاملة. كما أن الهيئات العالمية والإقليمية المنشأة بموجب معاهدات قد لاحظت في كثير من الأحيان أن مشروعية تدابير مكافحة الإرهاب تتوقف على مدى

---

https://undocs.org/ar/S/RES/1456(2003).

(١) القرار ١٦٢٤ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٦١ المعقودة في ١٤ / أيلول سبتمبر ٢٠٠٥م، موقع وثائق الأمم المتحدة. https://undocs.org/ar/S/RES/1624(٢٠٠٥)

(٢) الدورة ٦١ البند ١١٧ من القائمة الأولية، البرنامج ١٣: المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية. موقع وثائق الأمم المتحدة.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/366/47/PDF/N0636647.pdf?OpenElement

توافقها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تؤكد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من جديد الروابط التي لا تنفصم بين حقوق الإنسان والأمن، وتضع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في صلب الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب. ومن خلال هذه الاستراتيجية، التزمت مملكة البحرين بضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس أساسي لمكافحة الإرهاب. ولكي يكون ذلك فعالا، ينبغي أن يشمل وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب تسعى إلى منع أعمال الإرهاب والتصدي للظروف التي تفضي إلى انتشارها ومحاكمة المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية أو تسليمهم بصورة قانونية وتعزيز المشاركة الفعالة في المجتمع المدني وقيادته وإيلاء الاهتمام الواجب لحقوق جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

المبحث الأول
أساليب التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب

لا توجد أساليب تحقيق يمكن استخدامها فقط في تحقيقات الإرهاب، وعلى العكس من ذلك، لا توجد أساليب تحقيق مستخدمة في القضايا الجنائية العادية لا يمكن تطبيقها أيضًا في بعض التحقيقات الإرهابية على الأقل. ومع ذلك، تختلف التحقيقات المتعلقة بالإرهاب في كثير من النواحي عن المسائل الجنائية العادية التي يعالجها المحققون عادة، في حين أن تقنيات التحقيق المستخدمة قد تكون هي نفسها بشكل أساسي، فإن تطبيقها غالبًا ما يكون مختلفًا. إذا لم يكن هناك شيء آخر، فإن استخدام تقنيات معينة يكون أكثر تقييدًا في قضايا الإرهاب. إن الدافع وراء الإرهابي هو أهدافه السياسية التي تستهلك كل شيء، حيث تكون كل حياته تحت سيطرة أهدافه السياسية، قيمه وأعرافه تحكمها أجندته السياسية من نواحٍ عديدة، وإذا كانت أنشطته تؤدي إلى ربح، فهذا لصالح منظمته السياسية وليس لنفسه.

يعيش معظم الإرهابيين في حالة من الخوف، ولأنهم يسعون إلى الإطاحة أو على الأقل فرض تغيير في عملية وفلسفة الحكومة، فإنهم يعتبرون الحكومة ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها بمثابة العدو. كلاهما يشعرهم بالخوف والكراهية، وكذلك يخشون المنظمات المعارضة. إنهم

يخشون الكيانات التي استهدفوها بأنفسه، مثل بعض الأقليات والشركات وغالبًا ما يخشون وسائل الإعلام، رغم أنهم يسعون إلى الدعاية من خلالها للترويج لقضيتهم. كما أنهم يخشون من زملائهم أعضاء المجموعة، مع العلم أن أي واحد منهم يمكن أن ينقلب عليهم أو يكون من عناصر الشرطة ومن الواضح أن الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الخوف يعززون بشدة الإجراءات الأمنية.(١)

بالنسبة للعديد من الإرهابيين، يعد الأمن جانبًا بارزًا في حياتهم، حيث إنهم في حالة تأهب دائم للأشخاص الذين قد يراقبون أنشطتهم وهم دائما قلقون من الغرباء، حتى أنهم يشككون في الأشخاص الذين يعرفونهم منذ فترة. إنهم يخشون من أن هواتفهم تخضع للمراقبة، ومن أن منازلهم ومركباتهم يتم تتبعها أو تكون مفخخة. ليس هناك شك في أن تركيزهم الشديد على الأمن يقيد قدرتهم على العمل ومجرد محاولة التواصل مع بعضهم البعض يمكن أن يمثل صعوبة كبيرة للإرهابيين وعندما يجتمعون، تستهلك القضايا الأمنية الكثير من وقتهم.

إن تركيزهم غير العادي على الأمن هو ما يجعل من الصعب التحقيق مع الإرهابي، وقلة من المجرمين يمارسون الأمن بالقدر الذي يمارسه

(١) خليفة الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

الإرهابي العادي. لا الإرهابي ولا المجرم العادي يريد أن يعتقل وربما يكون الاختلاف الرئيسي بين الاثنين هو أن المجرم يفترض أنه في مكان ما على طول الطريق من المحتمل أن يتم القبض عليه. بالنسبة له، تعتبر هذه تكلفة غير سارة لممارسة الأعمال الإرهابية. على النقيض من ذلك، لا يفترض الإرهابي أن الخوف أمر لا مفر منه وسوف يجهض أي مهمة إذا كان يعتقد أن سلطات تطبيق القانون على دراية بأنشطته. في حين أنه من غير المحتمل أن يرتكب المجرم العادي فعلاً غير قانوني بحضور السلطات، فمن المحتمل أنه لن يتخلى عن مشروعه تمامًا أيضًا. يجوز له تأخير أنشطته لفترة قصيرة أو تغيير هدفه إلى حد ما وقد ينسحب بعض الإرهابيين حرفيًا من حركتهم بدلاً من المخاطرة بتعريض زملائهم المتآمرين للخطر. إذا اشتبهت مجموعة إرهابية في أن سلطات إنفاذ القانون قد حددت منزلها الآمن، فلن تتخلى عن هذا الموقع فحسب، بل من المحتمل أيضًا أن توقف العملية التي شملت المنزل الآمن وقد تنتقل المجموعة بالفعل إلى مدينة أخرى وقلة من المتآمرين المجرمين سوف يذهبون إلى مثل هذه الحالات المتطرفة لتجنب التخوف.

هناك عامل آخر يميز الإرهابي عن المجرم العادي وهو مدى معرفة العديد من الإرهابيين بعمليات إنفاذ القانون. قام عدد من اليساريين في

الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، واليمينيين وجماعات المصالح الخاصة في السنوات الخمس والعشرين الماضية، بتدريب أعضاءهم فيما يتعلق بأساليب التحقيق البوليسية. لم يتم تقديم التدريب الشفهي للأعضاء فحسب، بل تم أيضًا نشر الكتيبات والكتب التي توضح كيفية عمل وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الشرطة، كما تم توفير المعلومات الأمنية بسهولة على الإنترنت.(١)

العديد من هذه المواد الأمنية دقيقة للغاية ومن الواضح أن الأشخاص الذين يعرفون كيفية عمل الشرطة يمكنهم اتخاذ إجراءات تهدف إلى اعتراض وإحباط المحققين. العديد من المجرمين العاديين لديهم موقف مختلف فيما يتعلق بعمليات الشرطة، حيث يعتقدون أنهم سيكونون قادرين على اكتشاف شخص ما يتابعهم، أو أنهم سيكونون قادرين على التعرف على المخبر أو الضابط السري. يعتقد البعض أيضًا أنه يمكنهم الخضوع لمقابلة مع الشرطة بنجاح دون الكشف عن معلومات قيمة.

الحقيقة هي أن معظم المجرمين العاديين يبالغون في تقدير قدرتهم على

(١) وجية الدسوقي المرسى، الاساليب الالكترونية الحديثة التي تستخدمها التنظيمات الارهابية في الجرائم الإرهابية، ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، جامعة نايف، الجزائر، ٢٠١٤م.

التفوق على أجهزة إنفاذ القانون وغالبًا ما تكون الشرطة قادرة على مراقبة هؤلاء الأشخاص دون علمهم بالمراقبة. باستخدام ممارسات المقابلات الماهرة، عادة ما يجمع المحققون معلومات ذات قيمة وحتى اعترافات عندما يتحدثون مع المجرمين، وغالبًا ما يفشل المجرم العادي في التعرف على المخبرين في وسطهم. العديد من المجرمين ليسوا على دراية ببعض تقنيات التحقيق، ولكن الوضع مختلف في حالة الإرهابيين، حيث سرعان ما وجد المحققون أنه من الأصعب بكثير متابعة شخص يعرف بالضبط كيف تتم مراقبة الشرطة. إنه تحدٍ لإجراء مقابلة وتحقيق مع شخص على دراية بأساليب إجراء المقابلات أو يرفض تمامًا قول كلمة لهم. يصبح اختراق مؤامرة مع مخبر أو ضابط سري مشكلة عندما يفترض المتآمرون أنه سيتم استهدافهم، ولديهم فكرة جيدة عن الكيفية التي ستحاول بها وكالة إنفاذ القانون إنجاز مهمتهم.

بالإضافة إلى الوثائق التي تنشئها مجموعات مختلفة وتوزعها بنفسها، يسعى الإرهابيون أيضًا إلى الحصول على مواد مصممة خصيصًا للتدريب على تطبيق القانون. غالبًا ما يراجع المتطرفون اليمينيون الكتيبات العسكرية وأدلة تدريب الشرطة ويقرأ بعض الإرهابيين في الواقع نفس كتب الشرطة التي يدرسونها في الكليات التي تستخدمها وكالات إنفاذ القانون في

أكاديمياتهم. تتوفر هذه المنشورات في معارض الأسلحة، وفي بعض متاجر الأسلحة، وفي متاجر الكتب المتطرفة، ومن خلال الكتب الفائضة في الجيش وعبر مواقع الإنترنت.[1]

إن حقيقة أن العديد من الإرهابيين على دراية بأساليب التحقيق الخاصة بتطبيق القانون لا يعني أنه لا يمكن استخدام هذه الأساليب لتطوير المعلومات. إنه يعني ببساطة أنه يجب استخدام قدر أكبر من الحذر أثناء التحقيق وعندما يتم القبض على الإرهابي، من غير المحتمل أن يتعاون مع السلطات. من المحتمل أنه تلقى تعليمه حول ما يمكن توقعه أثناء وجوده في الحجز، وقد تم تعليمه كيفية الرد، ويعرف عادة كيف يتجنب إجراء التحقيقات بنجاح. في كثير من الحالات، يعرف الإرهابي أنه يمكن أن يتوقع مساعدة قانونية مناسبة، وبالتالي يمكنه إيقاف الاستجوابات من أي نوع بالمطالبة بحضور محاميه، وهو يعلم أيضًا أنه سيتلقى دعمًا سياسيًا، والذي قد يشمل كل شيء من المظاهرات العامة وقاعات المحاكم المليئة بالمؤيدين وحملات كتابة الرسائل والمساعدة في الهروب من الحجز. إذا لم يكن هناك شيء آخر، فهو يعلم أنه سيصبح بطلاً أو شهيدًا لقضيته، ولأنه اعتُقل بسبب أنشطة سياسية، فغالبًا ما لا يشعر الإرهابي بالذنب لما فعله.

(١) خليفة الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

ليس من المرجح أن يعترف الإرهابي بجريمته حتى لو تم القبض عليه فعلاً متلبساً بارتكابها وفي الواقع، لا يعتقد العديد من المتطرفين السياسيين أن أفعالهم تنتهك أي قانون فعال في البلاد.

علاوة على ذلك، لن يوافق الإرهابي في كثير من الأحيان على صفقة ادعاء ما لم تكن في مصلحته أو يمكن أن تفيد أجندته السياسية. في كل هذه النواحي تقريبًا، يختلف الإرهابي تمامًا عن المجرم العادي الذي اعتاد ضباط إنفاذ القانون على التعامل معه. عندما تحال قضية الإرهاب إلى المحكمة، سيجد المحقق حالة فريدة، والقضية السياسية للإرهابي ستتخلل الإجراءات. سيتم توجيه اتهامات التحيز والأنشطة غير القانونية ضد المحققين والمدعي العام والقاضي. كل شيء سيتم الطعن فيه وفي كثير من النواحي، سيجد المحقق وإدارته والمدعي العام والمحكمة والحكومة أنفسهم قيد المحاكمة أثناء سير الإجراءات. ما يعنيه هذا لمحقق إنفاذ القانون هو أن قضايا الإرهاب عادة ما تكون معقدة ويصعب حلها ويجب استخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التحقيق.

خلال التحقيق، يجب إيلاء اهتمام كبير بالتفاصيل ويجب تجنب الإهمال والأخطاء. التوثيق الصحيح والسريع لنتائج كل أسلوب من أساليب التحقيق أمر حتمي ويجب اتباع القواعد والإجراءات المتعلقة

باستخدام هذه التقنيات. يجب استخدام تقنيات التحقيق بحذر ويجب على المحققين أن يسألوا أنفسهم باستمرار عما إذا كان تطبيق تقنية معينة سينبه الشخص إلى اهتمام وكالة إنفاذ القانون به. إذا كانت الإجابة بنعم أو ربما، فمن المحتمل ألا تستخدم التقنية كما تفعل عادةً. يمارس الإرهابي إجراءات أمنية مشددة عند قيامه بأنشطته السرية وبالمثل، يجب على المحقق توخي الحذر الشديد عند التحقيق مع الإرهابي.

المطلب الأول
أساليب التحقيق المباشر من خلال المقابلة

يمكن بسهولة وصف المقابلة بأنها أم كل تقنيات التحقيق، وربما كان أسلوب التحقيق الأول الذي استخدمته جهات إنفاذ القانون على الإطلاق، ومن المرجح أن يكون الأكثر استخدامًا. من الصعب تخيل إجراء أي تحقيق دون محاولة مقابلة واحدة على الأقل. لأغراض العدالة الجنائية، المقابلة عبارة عن خطاب شفهي موجه مع المشتبه به أو الشاهد أو الضحية أو طرف آخر معني. من الناحية المثالية، تتضمن المقابلة واحدًا أو اثنين من المحاورين المكلفين بإنفاذ القانون ومقابل واحد.[1] ليس من الحكمة أن يقوم المحقق بمقابلة شخصين أو أكثر في نفس الوقت، لأن

(١) حسين إبراهيم، الإثبات الجنائي، الكتاب الثاني، القاهرة، أكاديمية الشرطة، ١٩٩٤م.

أقوى شخص حاضر من المرجح أن يؤثر على الأشخاص الأضعف الذين تمت مقابلتهم. في بعض الأحيان، قد يكون هناك شخص يمثل مصالح الشخص الذي تتم مقابلته، مثل محامٍ أو ضابط مراقبة أو مستشار شباب أو مترجم فوري أو أحد الوالدين أثناء المقابلة. في مثل هذه الحالات، يجب توخي الحذر للتأكد من أن البيانات المنسوبة إلى الشخص الذي تتم مقابلته هي في الواقع أدلى بها وليس من قبل الآخرين الحاضرين أثناء المقابلة.

يجب إيلاء عناية خاصة عند إجراء المقابلات مع أعضاء الجماعات الإرهابية والمتعاطفين معهم. على الرغم من أن العديد من الإرهابيين سيرفضون الخضوع للمقابلة، فإن عددًا ممن يوافقون على المقابلة سيصرون على حضور محاميهم. في مثل هذه الحالات، من المحتمل أن يكون المحامي أيضًا عضوًا في المجموعة أو على الأقل متعاطفًا. وبالتالي، لن يكون غريبًا أن يقحم مثل هذا المحامي الخطاب السياسي في المقابلة وأن يحاول استجواب المحققين بشأن القضايا الفلسفية. قد يحاول المحامي أيضًا تحديد مقدار المعلومات التي يمتلكها المحقق ومن المصادر التي جمع شهادته. يجب أن يدرك المحققون أنه ليس كل الأشخاص الذين يعملون كمستشارين قانونيين للمتطرفين هم في الواقع

محامون مرخصون، حيث قد يكون ما يسمى بالممثل القانوني قد حضر فقط دورة لمدة أسبوع حول مسائل القانون العام أو التهرب الضريبي وسيجد المحققون أنه من مصلحتهم تبادل أوراق الاعتماد مع المحامين حيث يعرضون خلالها شارة الشرطة وبطاقة الهوية الخاصة بهم بينما يطلبون في نفس الوقت دراسة هوية المحامي.

هناك اتجاه حديث فيما يتعلق بالمقابلات مع بعض الإرهابيين يتمثل في دعوة شهود للحضور أثناء الإجراءات. كما هو الحال مع المحامين المتعاطفين، هؤلاء الشهود ليسوا مشاركين محايدين ولديهم معتقدات سياسية متشابهة، وفي بعض الأحيان يكونون مرشدين للشخص الذي تتم مقابلته. بغض النظر، إذا سُمح للمحامي أو الشاهد بالحضور أثناء المقابلة، فمن المهم أن يتم توثيق البيانات التي أدلى بها الشخص الذي تجري مقابلته فقط على أنها صادرة عنه. لا يوجد حظر على إنشاء وثائق منفصلة يتم فيها تسجيل البيانات التي أدلى بها الأشخاص الذين يراقبون المقابلة وعلى وجه الخصوص، إذا أدلى هؤلاء المراقبون ببيانات تجريمهم، فيجب توثيق تعليقاتهم بدقة. [1]

بغض النظر عما إذا كانت المقابلة تلقائية أو مخططة جيدًا ومجدولة

(1) Das, Samir Kumar and Ivanovic, Rada. Terror, Terrorism, States, and Societies: A Historical and Philosophical Perspective, Women Unlimited, 2010.

جيدًا، يجب على المحقق الذي يجريها طرح الأسئلة التالية: من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ لماذا؟ كيف؟

أي مقابلة تتناول هذه الأسئلة الستة ستكون كاملة، ولكن وبسبب ضيق الوقت وحالات الإلهاء، وحقيقة أن الأشخاص الذين تتم مقابلتهم لا يرغبون في الرد على جميع الأسئلة، فإن العديد من المقابلات تفشل في تضمين إجابات على كل هذه الأسئلة. قبل السماح للشخص الذي تتم مقابلته بالمغادرة، سيقوم المحقق الحكيم بمراجعة ملاحظاته لتحديد ما إذا كان قد حل هذه الأسئلة الستة. يدرك معظم المحققين وجود فشل في أحد هذه المجالات عندما يحاولون توثيق نتائج مقابلتهم ويدركون أنها لا تتدفق بشكل صحيح لأن شيئًا منطقيًا مفقودًا في سردهم.[1]

يميل المحققون إلى تبني وتطوير وصقل أساليبهم الخاصة لإجراء المقابلات مع الخبرة المستمرة. يستخدم بعض المحققين مجموعة متنوعة من الأساليب، اعتمادًا على الموقف ويميل آخرون إلى استخدام طريقة واحدة يجدونها أكثر راحة. يقوم بعض المحققين بما هو طبيعي بالنسبة لهم ويتبنى آخرون طريقة مقابلة ثابتة، أو ينسخون طريقة يستخدمها زميل موثوق فيه. هناك مجموعة متنوعة من طرق المقابلة التي يمكن استخدامها

(1) Bolz, Frank. The counterterrorism handbook: tactics, procedures, and techniques, CRC Press, New York, 2002.

ويتم وصف العديد منها في هذا القسم من الدراسة.

المقابلة الروتينية أو التقليدية:

هذا النوع من المقابلات هو الأكثر شيوعًا وهو أكثر تخاطبًا مع المجرم، الباحث الذي يستخدم هذه الطريقة يحاول الحصول على إجابات للأسئلة الأساسية "من وماذا ومتى وأين ولماذا وكيف". لا يحاول ترهيب أو خداع أو حتى إقناع الشخص الذي تتم مقابلته وغالبًا ما يتم استخدام هذه الطريقة مع المشتكين أو الضحايا أو المشتبه بهم في التحقيق. لا توجد تهديدات متورطة والأسئلة تكون مباشرة. ماذا حدث؟ متى ولماذا وكيف حدث ذلك؟ من فعلها؟ أين كنتم عندما حدث ذلك؟

أسلوب المواجهة:

يتم استخدام هذا الشكل من المقابلات بشكل حصري تقريبًا عند إجراء مقابلات مع الأشخاص والمشتبه بهم والأشخاص الذين يُعتقد أنهم أقل صراحة، لأنه يفرض بشكل أساسي أن يتحدى القائم بإجراء المقابلة الشخص الذي يتم استجوابه. يتولد شعور بالخوف والتهديد ويوضح القائم بإجراء المقابلة أنه لا يطالب بأقل من الرد الكامل، ويتوقع تلقيه على الفور.

يحاول القائم بإجراء المقابلة أن ينقل أن لديه القدرة على تحديد متى

يكذب شخص ما عليه، لذلك من الأفضل أن يكون الشخص الذي تتم مقابلته صادقًا ولا يوجد صداقة أو تعاطف معبر عنه في هذا النوع من المقابلات. سيكون بهذا الأسلوب بعض الغضب، همهمات، ضرب على الطاولة، صراخ، إيماءات تدل على نفاذ الصبر، وبعض السخرية من جانب القائم بإجراء المقابلة. البكاء أو الاستجداء أو الشكوى أو القيء لن يجعل الشخص الذي تتم مقابلته يحصل على أي تعاطف.

يجعل القائم بإجراء المقابلة الأمر يبدو كما لو أنه يعرف الحقيقة بالفعل، لكنه مع ذلك يريد إرضاء سماع الموضوع بقوله بصوت عالٍ. إذا تم تنفيذ هذه الطريقة بشكل صحيح، فسيتدبر الموضوع في نفسه، وبما يقول أخرجني من هذه الغرفة بعيدًا عن هذا الشخص. لن يسمح العديد من الإرهابيين لأنفسهم بالتخويف، وبالتالي لن يستجيبوا لطريقة الاستجواب هذه ولن يسمح أي محامي متعاطف تقريبًا للعميل بالخضوع لهذا النوع من المقابلات.

أسلوب المواجهة لا يخلو من عيوبه، حيث يتم إيقاف بعض الأشخاص تمامًا من خلال الهيمنة على الأشخاص، وقد يرفضون التعاون في المقام الأول بسبب الطريقة التي يعاملون بها من قبل المحاور. هناك مشكلة أكثر خطورة تتعلق بخطر الاعتراف بالإكراه فقد يصبح الشخص الذي تتم

مقابلته مسيطر عليه من قبل شخصية المحقق المتطلبة لدرجة أنه سيعترف بالذنب أو أي شيء يقترحه المحقق.

أسلوب لا شيء غير الحقيقة:

يحاول بعض الأشخاص المذنبين الذين يحاولون إخفاء الحقيقة تغيير اتجاه المقابلة في محاولة لتجنب الاضطرار إلى معالجة القضية عن طريق الكذب. للتعامل مع هذا الأمر، يجب على المحقق اتخاذ إجراء، مثل استخدام طريقة المقابلة بأسلوب لا شيء غير الحقيقة، لمعرفة تفاصيل ما حدث بسرعة. حتى أن بعض المحققين يجدون أن هذه الطريقة تتغلغل في مهارات الاتصال لديهم لدرجة أنهم يحاولون باستمرار قصر جميع محادثاتهم، بما في ذلك خارج أوقات العمل، على الحصول على الحقائق فقط.[1]

إن أسلوب التحقيق القائم على الحقيقة ولا شيء غيرها في إجراء المقابلات قد يفشل في إبعاد بعض الناس، وخاصة الضحايا الأبرياء. يستمتع بعض الأشخاص بجعل كل ما لديهم ليقولوه في قصة تتضمن معلومات غير ذات صلة. المحاورون الذين يرفضون الاستماع إلى مثل

(١) الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ٢٠١٤م.

هذه القصص يظهرون على أنهم قساة وغير مهتمين. الأمر الأكثر إشكالية بالنسبة للمحاور هو أنه عند إجبارهم على التمسك بالحقائق، ينسى بعض الأشخاص ذكر أشياء مهمة كان من المحتمل أن يدرجوها إذا سُمح لهم بتقديم رواية متكاملة.

أسلوب الصديق المقرب:

كما يوحي العنوان، يحاول الضابط الذي يستخدم هذه الطريقة الحصول على التعاون والمعلومات من خلال إظهار أنه ودود وهادئ. يريد القائم بإجراء المقابلة أن يُنظر إليه على أنه شخص لطيف ومتفهم سيحاول مساعدة الشخص الذي تتم مقابلته. الضابط الذي يستخدم هذه الطريقة لا يحركه الوقت عادة وسوف يتجول في مجالات مختلفة مثل الرياضة والاقتصاد وأي شيء آخر يعتقد أنه سيجعل الشخص الذي تتم مقابلته يشعر براحة أكبر. يريد أن يقنع الشخص الذي أجريت معه المقابلة بأن كلاهما بشر وأنهما يرتكبان أخطاء بشرية.

يريد القائم بإجراء المقابلة أن ينقل الانطباع بأنهم أصدقاء لينقل إليه إحساس بالراحة عند الاعتراف. هناك طريقة أخرى لاستخدام هذه الطريقة وهي استخدام الابتسام الدافئ وعندما يصادف المحقق أشخاصًا يأمل في إجراء مقابلات معهم في النهاية، سيمنحهم ابتسامة دافئة ويلوح بيده لينقل

لهم إحساس بالاطمئنان. إذا كان ذلك ممكنًا، فسيحيي هؤلاء الأشخاص بجمل حميمية مثل صباح الخير أو أتمنى لك يومًا سعيدًا. إذا سارت الأمور على ما يرام، فسوف يثار الشخص في النهاية ويستجيب بابتسامة وتعليق مفيد. مع مرور الوقت، سيحاول القائم بإجراء المقابلة توسيع تعليقاته حتى يحين الوقت الذي يشارك فيه بالفعل الموضوع في محادثة حيث يأمل في إجراء مقابلة رسمية في نهاية المطاف. يحب الإرهابيون التحدث عن قضيتهم وقد يجد القائم بإجراء المقابلة، الذي يستخدم أسلوب الصديق المقرب مع المتطرفين السياسيين، نفسه منغمسًا في مناقشات فلسفية لا تنتهي مع هذا الموضوع. على المدى الطويل، قد يكون هذا أمرًا جيدًا، لأنه قد يقنع الشخص الذي تتم مقابلته أن المحقق مهتم حقًا بما هو أهم جانب في حياته، ألا وهو وجوده السياسي. ولكن، سوف يتجول بعض الإرهابيين إلى أجل غير مسمى حول فلسفتهم السياسية، ولن يستجيبوا أبدًا لأسئلة المحقق عن تطبيق القانون.[1]

يمكن أن تعمل هذه الطريقة بشكل جيد إذا اكتشف المحقق أن الموضوع يحمل بعض الشعور بالذنب لما فعله. حقيقة أن الشخص

(١) منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية والتقنيات الحديثة في مكافحة الجريمة، الرياض، ٢٠٠٥م.

المعني هو إرهابي متفاني لا يعني أنه أراد قتل شخص بريء بقنبلة. في مثل هذه الحالة، قد يرغب المحقق في مناقشة ما يمكن عمله لعائلة الضحية، أو ما يمكن فعله لضمان عدم تعرض الأبرياء للأذى في هجمات القصف المستقبلية. يمكن أن يحقق هذا الاسلوب في كثير من الأحيان بعض النجاح في إقناع الناس بالتعاون من خلال تقديم بدائل أكثر استساغة للنشاط الإجرامي قيد التحقيق.

أسلوب المحقق الطيب والشرير:

في طريقة المقابلة هذه، يعمل محققان جنبًا إلى جنب من أجل الحصول على التعاون. يتولى أحد المحققين دور الرجل السيئ، الذي لا ينحني لأي سبب من الأسباب، حيث إنه يجعل الأمر يبدو أنه مقتنع بأن الشخص الذي تمت مقابلته ليس جيدًا ولا يستحق أي خدمة. فيما يتعلق بالمحقق السيئ، هناك بالفعل أدلة كافية لشنقه، فلماذا يضيع وقته في الاستماع إلى الأكاذيب؟ في المقابل، يقدم المحقق الطيب واجهة مفهومة، مما يجعل الأمر يبدو أنه إما يصدق الشخص الذي تتم مقابلته، أو أنه على الأقل لديه بعض التعاطف معه. خلال المقابلة، يتصرف المحققان كما لو أنهما لا يحبان بعضهما البعض، وأنهما لا يريدان العمل معًا. المفهوم الكامن وراء هذه الطريقة هو تشجيع الشخص الذي تتم مقابلته على التعاون مع

المحقق الطيب لأنه سيكون بينهما خصم مشترك، وهو المحقق السيء. إنه مصمم لإظهار أن المحقق السيئ أقوى من الطيب وبالتالي، إذا لم يحدث شيء لإنهاء المقابلة بسرعة، فإن السيئ سوف يدفع الطيب خارج الصورة، وسيترك الشخص الذي تتم مقابلته تحت رحمة المحقق السيئ وحيداً. (١)

في بعض الحالات، سيدخل محقق ثالث إلى المشهد ويأخذ جانب السيئ في محاولة لتشجيع الموضوع على محاولة تسوية الاحتمالات من خلال الانضمام إلى الطيب، وبالتالي التعاون مع المحقق الطيب.

أسلوب النهايات المفتوحة :

في طريقة المقابلة من هذا النوع، يمتنع المحقق عن طرح أسئلة محددة وجميع الاستفسارات تكون عامة وغامضة. في كثير من النواحي، تكون المقابلة المفتوحة هي عكس طريقة المقابلة القائمة على الحقائق فقط. الوقت ليس عاملاً في طريقة النهاية المفتوحة والفكرة هي جعل الموضوع يتحدث عن نفسه وإذا اختار أن ينحرف عن السياق المطلوب، فسيتم بذل القليل من الجهد لإعادته إلى مساره. يتجنب المحقق إعطاء المتهم أي معلومات قد تساعده في تكوين قصة وبدلاً من السؤال عما إذا كان المتهم

(١) نهاد عباس، إجراءات البحث و التحقيق في جرائم الإرهاب الإلكتروني و تحدياتها: دراسة في النظام السعودي، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، ٢٠١٥م.

قد يخص مسألة معينة، قد يسأل المحقق المتهم عما فعله في وقت محدد. بدلاً من السؤال عن علاقته التجارية بشخص معين، قد يسأل المحقق عما يعرفه عن هذا الشخص وإذا تلقى المحقق ردًا إيجابيًا، فقد يتابع عن طريق طرح أسئلة غامضة إضافية. أحد أغراض المقابلة المفتوحة هو إبقاء الموضوع في حالة تخمين حول عمق معرفة المحاور والغرض الآخر هو إبقاء المتهم مؤمنًا بأنه هو من يتحكم في اتجاه المقابلة. من أجل الحفاظ على هذه السيطرة، يعتقد المتهم أنه يجب عليه تقديم بعض المعلومات ولكنه لا يعرف مقدار المعلومات المطلوبة لإرضاء القائم بإجراء المقابلة، وبالتالي قد ينتهي به الأمر إلى تقديم معلومات أكثر مما كان سيحصل عليه.

يتم تعليم الإرهابيين عدم التعاون مع سلطات إنفاذ القانون، لهذا السبب لن يرد الكثير على الأسئلة المفتوحة. غالبًا ما يذهب أولئك الذين يستجيبون إلى الخطابات الفلسفية الطويلة، وقد لا يقدمون أي معلومات ذات صلة. ومع ذلك، قد يقدم البعض اعترافات ضارة أثناء الحديث عن سياساتهم ولن يتسامح معظم المحامين مع إجراء مقابلة مفتوحة وسيطلبون أن يتم طرح أسئلة محددة على المتهم.

الأسلوب الانتقائي:

يستخدم معظم المحققين نظام مقابلات انتقائية يوظفون فيه جوانب من عدة طرق للمقابلة أثناء الاستجواب. إنهم يميلون إلى اتباع نهج عملي يغيرون فيه الأساليب اعتمادًا على الحالة المزاجية للموضوع واستجابته. في البداية، قد يكون مثل هذا المحاور شديد المواجهة في محاولة لترهيب المتهم ليقول الحقيقة وعندما يرى المحقق أنه ناجح، قد يتغير ليصبح صديق للمتهم في محاولة لتشجيعه على إخبار كل شيء، لأن القائم بإجراء المقابلة لديه ما يكفي من التعاطف لفهم سبب قيامه بما فعله. (١)

إذا بدأ الموضوع في التلاشي، فقد يبدأ القائم بإجراء المقابلة في طرح أسئلة سريعة في محاولة للحصول على الحقائق فقط. في نقاط معينة أثناء المقابلة، قد يطرح المحقق أسئلة محددة للغاية، بينما في أوقات أخرى قد يسأل فقط أسئلة مفتوحة. إذا لاحظ المحقق أثناء المقابلة، أن بعض عاداته يبدو أنها تزعج المتهم، فقد يستفيد من هذه العادات. خلال بعض أجزاء المقابلة، قد يوضح المحقق أنه على دراية كبيرة بموضوع المناقشة، بينما في أوقات أخرى قد يتظاهر بالجهل بشأن ما تتم مناقشته. الخطوط التي تفصل بين طرق المقابلة المختلفة ليست واضحة تمامًا وتدخل جوانب شخصية المحقق في أي مقابلة وفي الواقع، غالبًا ما تظهر الأحداث الأخيرة

(١) مكافحة الإرهاب والتطبيقات القضائية في تونس، شبكة الملاحظة للعدالة التونسية، ٢٠١٦م.

في الحياة الشخصية للمحقق عن نفسها.

المطلب الثاني
أساليب التحقيق الحديثة مع الإرهابيين

بيان دور الشرطة فى السؤال والنيابة فى التحقيق :

في الوقت الذي تعد فيه الشهادة في مجال الإثبات الجنائي واجبًا على كل فرد في المجتمع وصل إلى علمه معلومات أو بيانات عن جريمة معينة وأدركها بإحدى حواسه، غير أن ذلك الواجب قد يعتريه صعوبات وعراقيل تمنع الشاهد وتنأى به عن الإدلاء بشهادته تتمثل في خوفه مما قد يهدد حياته أو ماله أو عرضه هو أو ممن هم من المقربين إليه . فالشهادة قد تكون الدليل الوحيد في الدعوى الجنائية ولهذا يكتسب الشاهد مكانة خاصة في نطاق الإثبات الجنائي لما ينقله للمحكمة أو جهات التحقيق ما أدركه بإحدى حواسه. ولذلك فقد سعت عدد من الدول إلى إضفاء الحماية الجنائية للشاهد في الدعوى الجنائية من خلال تقريرها لبعض الإجراءات التي من شأنها في النهاية خدمة العدالة الجنائية من جهة وكفالة العيش بسلام لمن يؤدي تلك الشهادة بإبعاده عن كل المؤثرات التي تهدده أو تضغط عليه من جهة أخرى.[1]

(١) أثر الكراهية فى السياسة الجنائية للمشرع البحرينى، (دراسة مقارنة) ، د/عمر فخرى الحديثى، مجلة جامعة تكريت للحقوق، ٤(٢/ ١) ، ١٠٩-١٣٩، ٢٠١٩م.

هذه الحماية أصبحت تمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الجنائية المعاصرة لما فيها من فائدة مرجوة لمرفق العدالة والذي سيتمكن بذلك من ملاحقة الجناة بأكثر فاعلية ، فضلاً عن منح المتعاونين مع العدالة وبخاصة الشهود المهددين الحد الأدنى من الحماية التي يستحقونها لتعاونهم مع العدالة. ونتيجة لذلك نظمت العديد من التشريعات المقارنة تلك الحماية بنصوص خاصة ومنها المشرع البحريني الذي نص على تدابير معينة لحماية الشهود لإعتبارات تتعلق بسلامتهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم، تدور حول إخفاء شخصية الشهود، إن بإخفاء المعلومات المتعلقة بهويتهم، أو بإخفاء تلك المعلومات المتعلقة بمحل إقامتهم. إذ يحظر قانون الإجراءات الجنائية البحريني إفشاء أي معلومات تتعلق بالهوية و أماكن وجود الأشخاص ممن هم من الشهود والذين يتعين حمايتهم، أو وضع قيود على تداول تلك المعلومات.

كما وأجاز القانون لجهات التحقيق والمحكمة اللجوء إلى سماع الشهود عن بُعد بإستخدام بعض الوسائل التقنية أو المادية، يكون الهدف منها أيضًا إخفاء شخصية الشاهد لما قد يتعرض له من إيذاء أو مضار نفسية أوإجتماعية إلى غيرها من الأسباب التي توجب إضفاء الحماية عليهم .كذلك فإن الشاهد قد يتعرض أثناء جلسة المحاكمة إلى إعتداء

أو ضغط أو إكراه من قبل المتهم أو غيره .

وهنا يبرز دور المحكمة في إحاطة هذا الشاهد بحماية إجرائية وموضوعية مما قد يتعرض له . ولم يغب ذلك عن ذهن المشرع الذي أعطى للمحكمة في أحيان كثيرة سلطة واسعة في تقدير ضرورة تدخلها أثناء الجلسة وبسط نفوذها لغرض ضبط تلك الجلسة وعدم المساس بها أو بمن كان حاضراً فيها ومنهم الشهود . ولهذا نجد أن المشرع البحريني في قانون الإجراءات الجنائية قد فوض المحكمة في مواد كثيرة صلاحية إتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الشهود وحفظ النظام في الجلسة .

- **جهات التحقيق الجنائي:**

مهما كانت براعة المحقق في مباشرة التحقيق فان نجاحه في عمله يتوقف على المساعدة التي تقدم له من الأشخاص أو الجهات المساعدة له: [1]

١) المحقق:

وهو الموظف الذي يقوم بالتحقيق في جميع الجرائم لإثبات حقيقة وقوع الجريمة وكيفية ارتكابها ومدى علاقة المتهم بها، ويعين المحقق في العراق بأمر من رئيس مجلس القضاء الأعلى بشرط أن يكون حاصلا على

(١) حماية الشهود فى قانون الإجراءات الجنائية البحرينى، د/ عمر فخرى الحديثى، مجلة العلوم القانونية، ٣٢(٢) ، ٢٦٥-٣٠٦، ٢٠١٧م.

شهادة البكلوريوس في القانون من جهة معترف بها أو حاصلا على شهادة الدبلوم في الادارة القانونية وللوزير أن يمنح هذه السلطة إلى ضباط الشرطة ومفوضيها وموظفي وزارة العدل ممن يحملون شهادة القانون.

ولا يستطيع المحقق أن يمارس أعمال وظيفته لأول مرة إلا بعد اجتيازه دوره خاصة في المعهد القضائي مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر إذا كان حاصلا على شهادة في القانون معترف بها ولا تقل عن سنة تقويمية إذا كان حصلا على شهادة دبلوم من احد المعاهد الفنية وحلف أمام رئيس محكمة الإستئناف اليمين الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أودي أعمال وظيفتي بالعدل وأطبق القوانين بأمانة".

٢) عضو الادعاء العام:

من حيث المبدأ فان جهاز الادعاء العام يسهم مع غيره من الجهات القضائية والجهات المختصة الأخرى في الكشف السريع عن النشاطات الإجرامية ورصد ظاهرة الإجرام ، وبعد التحقق من صحة وقوع الجريمة والإبلاغ عنها سواء بشكوى أو إخبار إلى الجهات المختصة فان مرحلة جمع الأدلة تبدأ لمعرفة ظروف الجريمة وأسباب ارتكابها والأشخاص الذين ساهموا فيها.

ويتولى الادعاء العام مراقبة التحريات وجمع الأدلة التي تلزم التحقيق

واتخاذ كل ما من شأنه التوصل إلى كشف معالم الجريمة وله في سبيل ذلك الإشراف على أعمال المحققين وأعضاء الضبط القضائي، كما إن الجهات القائمة بالتحقيق ملزمة بإخبار الادعاء العام بالجنايات والجنح الواقعة فور العلم بها وكذلك الدوائر والمؤسسات كافة ملزمة بإخباره في الحال بحدوث أية جناية أو جنحة تتعلق بالحق العام. (١)

يمارس عضو الادعاء العام صلاحية قاضي التحقيق في الجرائم عند وقوعها ووصول علمه بها وذلك في مكان الحادث وعندما يكون قاضي التحقيق المختص غائبا ، إلا إن هذه الصلاحية تزول عند حضور قاضي التحقيق المختص إلا إذا طلب منه مواصلة التحقيق كلا أو جزءا فيتولى القيام به، فهو إجراء استثنائي يقوم به عضو الادعاء العام عند الضرورة ، بخلاف ما هو عليه في مصر فأن التحقيق الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة يعد إجراءاً أصليـًا وليس استثنائيـًا باعتبارهم احد المخولين قانونا بالتحقيق الجنائي من بعد مأموري الضبط القضائي وقضاة التحقيق ومستشاري التحقيق ومستشاري الإحالة والمحكمة.

٣) عضو الضبط القضائي:

(1) Al-Hadithi, Omar Fakhri. "The impact of hatred in the criminal policy of the Bahraini legislator (Comparative study) ." *Tikrit University Journal for Rights- مجلة جامعة تكريت للحقوق* 4.1 (2020) : 109-139.

تحديد من لهم صفة الضابطة القضائية الذين يباشرون إجراءات التحقيق الجنائي المتمثلة بالتحري وجمع الأدلة في جهات اختصاصهم المكاني وهم كل من:

أ- ضباط الشرطة ومأمورو المراكز والمفوضون.

ب- مختار القرية والمحلة في التبليغ عن الجرائم وضبط المتهم وحفظ الأشخاص الذين تجب المحافظة عليهم.

ج- مدير محطة السكك الحديدية ومعاونه ومأمور سير القطار والمسؤول عن إدارة الميناء البحري أو الجوي وربان السفينة أو الطائرة ومعاونه في الجرائم التي تقع فيها.

د- رئيس الدائرة أو المصلحة الحكومية أو المؤسسة الرسمية وشبه الرسمية في الجرائم التي تقع فيها.

و- الأشخاص المكلفون بخدمة عامة الممنوحون سلطة التحري عن الجرائم واتخاذ الإجراءات بشأنها في حدود ما خولوا به بمقتضى القوانين الخاصة.

ومن واجبات عضو الضبط القضائي البحث عن الجرائم ومعرفة فاعليها وجمع المعلومات التي تفيد التحقيق، حيث تبدأ بعد تلقي عضو الضبط القضائي الإخبار أو الشكوى فيتولى تزويد قاضي التحقيق والمحقق

وضباط الشرطة ومفوضيها بالمعلومات التي توصل إلى معرفتها عن الجرائم وضبط مرتكبيها وتسليمهم إلى السلطات المختصة.

وفي سبيل تنفيذه لواجباته أن يثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها بمحضر موقع عليه من قبله وممن كان حاضرا يذكر فيه الإجراءات المتخذة والوقت الذي جرت فيه على أن ترسل المواد المضبوطة إلى قاضي التحقيق والمحقق فورا ، وعلى عضو الضبط القضائي أن يسمع أقوال الأشخاص الذين لديهم معلومات تفيد التحقيق.

كما وله أن يستعين بأصحاب الخبرة كالأطباء وان يطلب رأيهم شفهيا أو تحريريا ولا يجوز له تحليف الشاهد أو الخبير اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع شهادته كأن يكون الشاهد أو الخبير مشرف على الموت أو محتمل سفره إلى جهة نائية يصعب أو يتعذر معه استدعائه. [1]

إذا أُخبر عضو الضبط القضائي عن جريمة مشهودة واتصل علمه بها أن يخبر قاضي التحقيق والادعاء العام بوقوعها وينتقل فورا إلى محل الحادث حيث يقوم بتدوين إفادة المجنى عليه ويسال المتهم عن التهمة المسندة إليه شفويا وضبط الأسلحة وكل ما يظهر انه استعمل في ارتكاب

(1) Al-Hadithi, Omar Fakhri. “The role of the attorney general in the criminal inquiry of leaders and chiefs in the international criminal court” *journal of legal sciences,* Baghdad University, 26 (2011) : 1.

الجريمة وعليه أن يجري المعاينة على الآثار المادية لها ويحافظ عليها وان يثبت حالة الأشخاص والأماكن وكل ما يفيد التحقيق في اكتشافه الجريمة كما ويسمع أقوال من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الحادثة ومرتكبها وينظم محضرا بذلك.

وعند حضوره إلى محل الجريمة المشهودة أن يمنع الحاضرين من مغادرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وله أن يُحضر في الحال كل شخص يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأنها وإذا خالف أحداً هذا الأمر عليه أن يدون ذلك بالمحضر، كما يستطيع أعضاء الضبط القضائي أن يطالبوا عند الضرورة معاونة الشرطة.

وتنتهي مهمة عضو الضبط القضائي عند حضور قاضي التحقيق أو المحقق أو ممثل الادعاء العام ما لم يطلب إليه المكلف بالتحقيق بواجب أو أكثر.

ومما تجدر ملاحظته إن أعمال أعضاء الضبط القضائي لا ترقى من حيث القيمة القانونية للإجراءات التي يقوم بها قاضي الحقيق أو المحقق ، ذلك لأن في التحقيق تتخذ فيه بعض الإجراءات التي من شأنها المساس بحريات الأفراد وحرمة مساكنهم لذلك خص المشرع بها قاضي التحقيق والمحقق الذين هم أكثر من غيرهم معرفة بخطورة الإجراءات المتخذة في

هذه المرحلة كما إن التحقيق يتطلب نوع من النضج والوعي القانوني ويحتاج إلى مؤهلات ينبغي توافرها بالمحقق والتي لا تتوافر بعضو الضبط القضائي لسبب أو لآخر لان اغلبهم يمارسون أعمالاً بعيدة عن مجال الجريمة والإجراءات المتخذة عدا ضباط الشرطة والمسؤولون في مراكز الشرطة.

٤) أي مسؤول في مركز الشرطة:

ويجوز لأي مسؤول في مركز الشرطة سواء كان ضابطا أو مأمورا أو مفوضا عند تلقي أيا منهم إخبارا عن وقوع جريمة ولم يكن لديهم سلطة محقق أن يتخذ الإجراءات الآتية:

أ- عند وصول الإخبار إليهم بارتكاب جناية أو جنحة عليهم تدوين أقوال المخبر فورا ويأخذ توقيعه ويرسل تقريرا بذلك إلى قاضي التحقيق أو المحقق.

ب-إذا كانت الجريمة المرتكبة من نوع المخالفات فان على المسؤول في مركز الشرطة تقديم تقرير موجز عنها إلى قاضي التحقيق أو المحقق يتضمن اسم المخبر وأسماء الشهود إن وجدوا والمادة القانونية المنطبقة على الواقعة.

ج- عند تلقي المسؤول في مركز الشرطة إخبار عن وقوع جناية أو جنحة

مشهودة فان عليه إخبار قاضي التحقيق والادعاء العام أيضا بوقوع الجريمة، وان ينتقل فورا إلى محل الحادث ليشرع في تدوين إفادة المجنى عليه ويسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه شفويا ويضبط الأسلحة وكل ما له علاقة بالجريمة أو استعمل في ارتكابها، وان يعاين الآثار المادية للجريمة ويعمل على المحافظة عليها وان يثبت حالة الأشخاص والأماكن وكل ما يفيد في الكشف عن الجريمة، كما يتولى سماع أقوال من كان حاضرا أو أي من الأشخاص الذين يعتقد انه يمكن الحصول منه على معلومات من شانها معرفة ظروف الجريمة وأشخاص مرتكبيها، وعليه أن ينظم محضر بذلك يقدم إلى قاضي التحقيق أو المحقق أو عضو الادعاء العام عند حضور أي منهم والى محل الحادث.

أما في الحالات التي يكون للمسؤول في مركز الشرطة سلطة محقق وصدر له أمر من قاضي التحقيق أو المحقق وتبين إن تأخير الإجراءات يؤدي إلى احتمال ضياع معالم الجريمة أو الإضرار بسير التحقيق أو هروب المتهم، فان التحقيق الذي يجريه المسؤول في مركز الشرطة يكون له ذات القيمة القانونية بالنسبة للتحقيق الذي يجريه المحقق. [1]

(١) بشري، محمد الأمين .نظم القضاء الشرطي في الدول العربية: (دراسة مقارنة)

كما أنه يستطيع اتخاذ الإجراءات اللازمة كالإنتقال إلى محل الحادث وتدوين إفادة المجنى عليه وسماع أقوال الشهود واستدعاء شهود أو أشخاص آخرين لسماع أقوالهم واستدعاء وندب الخبراء ووضع اليد على أدلة الجريمة وضبط الأسلحة والآلات والأدوات والوثائق أو المستندات الهامة واستجواب المتهم إن كان معروفا أو تفتيش الأماكن التي قد يلجأ إليها متى ما كانت الجريمة جناية أو جنحة عمديه للقبض عليه ومنع دخول الأشخاص وخروجهم من محل الحادث وغيرها من الإجراءات التي يراها ضرورية.

ومما تجدر الإشارة إليه إن الإجراءات التي يتولاها المسؤول في مركز الشرطة هي ليست ذات الإجراءات التي يتولاها قاضي التحقيق وإنما قاصرة على بعض الإجراءات فقط ، ذلك لان القانون قد يوجب على قاضي التحقيق القيام ببعض تلك الإجراءات كانتقاله إلى محل الحادث ولاسيما الجنايات المشهودة كلما كان ذلك ممكنا لإجراء الكشف على مكان الحادث.

ووصف الآثار المادية للجريمة والأضرار الحاصلة بالمجنى عليه وبيان الأسباب الظاهرة للوفاة إن وجدت وتنظيم مرتسم للمكان.

وقد يتولى المسؤول في مركز الشرطة التحقيق في الجريمة دون إحالة المخبر إلى قاضي التحقيق أو المحقق ولكن ينبغي عليه عرض الأوراق التحقيقية حال الفراغ منها على قاضي التحقيق أو المحقق وذلك في الحالات الآتية:

أ- إذا ظن أن في إحالة المخبر بالى قاضي التحقيق أو المحقق يؤخر إجراء التحقيق متى كان اعتقاده مبني على أسباب معقولة كأن لم يكن القاضي موجودا وقت وقوع الجريمة.

ب- إذا ظن المسؤول في مركز الشرطة إن في إحالة المخبر إلى قاضي التحقيق أو المحقق سوف يؤدي إلى ضياع معالم الجريمة لان الفترة بين وقوع الإخبار ومثول المخبر إمام قاضي التحقيق أو المحقق وقت كافي لإزالة معالم الجريمة كآثار الأقدام او البقع الدموية أو المنوية أو المواد او الملابس أو آثار العجلات للمركبة المستعملة والسلاح الذي تركه الجاني في مسرح الجريمة فان أي تأخير سوف يساعد الجاني على إزالة معالم الجريمة وقد تكون أيضا الظروف الطبيعية غير ملائمة كأن ينذر بهبوب عاصفة أو سقوط أمطار أو أن الوقت مساء على وشك هبوط الظلام مما يتعذر معه المحافظة على تلك المعالم للجريمة.

ج- إذا ظن المسؤول بأن إحالة المخبر إلى قاضي التحقيق أو المحقق من

شأنه الإضرار بسير التحقيق كأن يكون الجاني ذو نفوذ اجتماعي أو سياسي في المنطقة وان أي تأخير يمنحه الفرصة للتأثير على الشهود أو على المجنى عليه أو التأثير على الجهة التي تتولى التحقيق بأية كيفية.[1]

د- إذا ظن المسؤول إن في إحالة المخبر إلى قاضي التحقيق أو المحقق سوف يسهل هروب المتهم وذلك بإتاحة الوقت الكافي له في مغادرة مكان الجريمة ، ومن ثم يصبح عسيرا معرفة هوية الجاني.

أ- جهاز كشف الكذب:

جهاز كشف الكذب، الذي يُطلق عليه عادة كاشف الكذب، ليس في الحقيقة تقنية تحقيق في حد ذاته، إنه في الواقع شكل من أشكال المقابلة. جهاز كشف الكذب هو جهاز ميكانيكي مصمم لاكتشاف التغيرات الفسيولوجية التي تحدث عندما يدلي الشخص ببيان غير صحيح، في حين أن العديد من الناس يدعمون بشدة دقة جهاز كشف الكذب، فإن الحقيقة هي أنه لا قيمة له كدليل في المحكمة. [2]

---

(١) بداينة، ذياب موسي. (٢٠١٠) : التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي (Vol. 490) . Naif Arab University (NAUSS) .

(٢) خالد بن سعد الصالح، الدور الإثباتي لجهاز كشف الكذب، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، الرياض، ١٩٨٩م.

يتم قبول نتائج فحص جهاز كشف الكذب كدليل في المحاكمات الجنائية وقضت المحكمة العليا للولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ بأن المتهم الجنائي لا يملك حتى الحق في تقديم أدلة في دفاعه على أنه اجتاز اختبار كشف الكذب. يمكن إجراء اختبارات جهاز كشف الكذب لأي شخص يرغب في الخضوع لها ومع ذلك، وبسبب الوقت المستغرق، والحاجة إلى جهاز ذكي ومتطور، والتكاليف المرتبطة بذلك، لا يمكن إعطاء جهاز كشف الكذب لكل موضوع مقبول. لا ينبغي إجبار الأفراد الذين لا يرغبون في الخضوع لفحص جهاز كشف الكذب على القيام بذلك. ليس من المستحسن وربما ليس قانونيًا في بعض الدول، إجبار الشخص جسديًا على الاتصال بجهاز كشف الكذب.

إن صحة مثل هذا الفحص القسري ستكون موضع شك في أحسن الأحوال، وسيجري عدد قليل من أجهزة كشف الكذب مثل هذا الفحص. على الرغم من أن اختبارات جهاز كشف الكذب تُجرى عادةً للأشخاص والمشتبه بهم، إلا أنه يمكن أيضًا تقديمها للشهود والضحايا إذا كان هناك بعض التساؤل حول صدق أقوالهم. لا تعني حقيقة كون الشخص صادقًا بالضرورة أن معلوماته دقيقة وبدلاً من ذلك، فهذا يعني أن الشخص يعتقد أن المعلومات التي يقدمها صحيحة. ملاحظات الناس ليست صحيحة

دائمًا على الرغم من اقتناعهم في أذهانهم بأنها دقيقة. هذا سبب جيد للمحقق لإجراء مقابلة شاملة يسأل فيها الأسئلة الأساسية "من ولماذا وأين وماذا ومتى وكيف". قد تكشف المقابلة الجيدة أن الشخص ببساطة لم يكن في وضع يسمح له بمعرفة ما يعتقد بصدق أنه يعرفه. قد يكون الشاهد متأكداً من تحديده للمشتبه به، ولكن من خلال المقابلة قد يدرك المحقق أن الشاهد كان بعيدًا جدًا عن الحصول على رؤية واضحة للمشتبه به أو أن هناك شيئًا ما يعيق رؤيته. إذا كان هذا الشخص عنيدًا في تحديد هويته، فقد لا يكون من المنطقي إعطائه فحص جهاز كشف الكذب.

الحقيقة هي أن اختبارات جهاز كشف الكذب تدار من قبل محترفين مدربين وعلى الرغم من أن العديد من ضباط إنفاذ القانون قد أمضوا ساعات طويلة في العمل في الشوارع، إلا أن معظمهم يركزون على جهاز كشف الكذب ولا يتعاملون مع التحقيقات بانتظام وإذا كانوا محققين نشطين، فعادة لا يقومون بإجراء الاختبارات في حالاتهم الخاصة.

ب- مصل الحقيقة:

وهو دواء الحقيقة هو دواء نفسي يستخدم لإيقاف إمكانية الكذب لدى الإنسان وما أن يتناوله الشخص حتى يعترف وينطق بالحقيقة كاملةً شاء أم أبى دون أي ضغوط ودون الحاجة لاستخدام وسائل التعذيب، وهو يلغي

القدرة على الابتكار والتأليف، مما يجعل متناوله غير قادر على الكذب، الذي يحتاج إلى الكثير من التلفيق، فلا يمكنه غير ذكر الحقيقة فحسب.[1]

ويستخدم في أعمال المخابرات والاعترافات والاستجوابات. ومن أشهر المواد المستعملة لذلك الغرض بنتوثال الصوديوم وغيره من الباربيتورات وأيضا التيمازيبام. الكوينوكليدنيل والسكوبولامين.

بداية ظهوره: ظهر مصطلح مصل الحقيقة في الثلاثينات من القرن الماضي حين قام طبيب الأعصاب والطبيب النفسي الأمريكي وليام جيفرسون بليكوين بالإنجليزية(William Bleckwenn): بتوثيق أول تطبيق علمي له.

استخداماته: يذكر التاريخ بأن الألمان في الحرب العالمية الثانية استخدموا أحد أمصال الحقيقة وهو يدعى بنتوثال الصوديوم في استجواب الأسرى وكان لهذا المصل قدرة على تعطيل بعض مهام العقل مثل الحساب والمنطق كما أنها كانت تجعل المستجوب كثير الكلام وثرثاراً وقليل الحذر والخوف.

أيضا تشير بعض التسريبات أن الأمريكيين استخدموا أحد أمصال

(1) "Planned 9/11 at Taj: Caught Terrorist". Zee News. 29 November 2008. مؤرشف من الأصل في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

الحقيقة ويقال أنها نسخة مطورة من بنتوثال الصوديوم لإجبار أحد قيادات تنظيم القاعدة وهو أبو زبيدة على الإفصاح عن خفايا التنظيم وما يعدله.

قانونية الاستخدام: مصل الحقيقة اختلف في شأنه الرأي حيث ذهب البعض الي ان المصلحة العامة يجب أن تتغلب علي المصلحة الفردية وبالتالي تبرر الخروج علي مبدأ حرمة الجسد. غير ان رأيا اخر له الغلبة يرفض إباحة الوسيلة تقديرا لاعتبارين أساسيين : الاعتبار الأول: أن الإفضاء بمعلومات للتحقيق يجب أن تتم بناء علي الاختيار الحر. الاعتبار الثاني: ان استخدام مصل الحقيقة قد يؤدي الي الإفضاء بمعلومات شخصية لا علاقة لها بالتحقيق مما يعد انتهاكا للحق في الخصوصية.

بينما يقول البعض أن أمصال الحقيقة هذه تزيد من معدل ثرثرة الشخص فيبدأ بالحديث عن الواقع وعن التخيلات أي أن الكلام قد لا يحمل أي قيمة تذكر. [1]

ج- فحص السجلات:

ربما تكون عمليات التحقق من السجلات أسهل موارد التحقيق المتاحة للمحقق ومع ذلك، فشل العديد من المحققين في استخدامها إلى أقصى

(1) "No narcoanalysis test without consent, says SC". The Times Of India. May 5, 2010. مؤرشف من الأصل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .اطلع عليه بتاريخ ١٨ مايو ٢٠١٢

إمكاناتهم. الحقيقة هي أن كل وكالة حكومية، ومجموعة مدنية، ومؤسسة تعليمية، ومصرف، وشركة خاصة، ومنظمة غير ربحية تحتفظ بسجلات مكتوبة بشكل أو بآخر. تتضمن هذه السجلات ما يفعلونه، ومن يتصلون به، ومع من لديهم تعاملات تجارية، وسجلات تتضمن موظفيهم. تتضمن تقنية فحص السجلات إجراء مسح لجميع الكيانات التي يمكنها تقديم معلومات حول موضوع التحقيق. في كثير من الأحيان يمكن للمحقق تجميع ملف تعريف شامل حول متهم ما من خلال فحوصات الوكالة دون مغادرة مكتبه.

في الواقع، جعلت التكنولوجيا العملية لفحص السجلات أكثر بساطة للمحققين ويمكن للمحقق الحديث الوصول إلى العديد من السجلات بمجرد الضغط على بعض المفاتيح الموجودة على لوحة مفاتيح الكمبيوتر. إذا تعذر تحقيق ذلك، فإن العديد من الإدارات لديها القدرة على التواصل مع الوكالات الأخرى للحصول على السجلات عبر الهاتف أو جهاز الفاكس.[١]

العديد من الوكالات الكبيرة لديها موظفين كتابيين يمكن تكليفهم

(١) سالم بن حامد بن علي البلوي، التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، ٢٠٠٩م.

بسجلات البحث في وكالات مختلفة. بالنسبة للعديد من المحققين، فإن الساعات القليلة الأولى التي يكرسونها لقضية جديدة تتضمن فحص السجلات. تعتبر عمليات فحص السجلات مهمة للغاية في التحقيقات المتعلقة بالإرهاب لأنه يمكن إجراؤها دائمًا بدون علم الشخص المعني. في الواقع، إذا كان لدى المحقق أي شك في أنه لا يمكن الوثوق بوكالة معينة للحفاظ على سرية السجلات، فلا ينبغي الاتصال بهذه الوكالة. إذا كانت المعلومات التي تحتفظ بها تلك الوكالة تعتبر مهمة، فيجب إجراء أي نهج لفحص السجلات من خلال شخص موثوق به داخل تلك الوكالة. في حالة عدم وجود ذلك، فإن أمر المحكمة الذي يتضمن تعليمات بعدم الكشف عن التحقيق هو حل ممكن.

دائمًا ما يكون الإرهابيون متيقظين لتغطية سلطات إنفاذ القانون لأنشطتهم وإذا كانوا سريين للغاية، فإن أي تلميح إلى علم إنفاذ القانون بأنشطتهم يمكن أن يتسبب في إجهاض الإرهابيين لمهمتهم وربما الانتقال لموقع أخر. إذا حدث هذا، فإن الكثير من المعلومات الاستخباراتية التي تم تطويرها حول هذا الموضوع ستكون بلا قيمة. علاوة على ذلك، إذا قدم مخبر أو وكيل سري أو مصدر آخر المعلومات التي أدت إلى التحقيق في الموضوع، فقد يتعرض هذا الشخص للاشتباه، وبالتالي لن يكون ذا

قيمة مستقبلية تذكر. من المهم أن تقوم وكالة إنفاذ القانون بتطوير أكبر قدر ممكن من المعلومات حول أي إرهابي من مسافة آمنة قبل استخدام تقنيات التحقيق التي يمكن أن يكتشفها الشخص بسهولة أكبر.

د- المراقبة:

من منظور إنفاذ القانون، تتضمن تقنية التحقيق المعروفة باسم المراقبة، تلك المراقبة المرئية لشخص ما أو الموقع المستهدف من قبل أعضاء إنفاذ القانون لغرض تطوير المعلومات التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى المقاضاة. المراقبة هي تقنية تحقيق أساسية ربما تعود إلى الأيام الأولى لإنفاذ القانون. أعطت التكنولوجيا الحديثة لإنفاذ القانون العديد من الأدوات لتعزيز المراقبة ومع ذلك، لا تزال التقنية تتكون أساسًا من الملاحظات الشخصية للأشخاص والمواقع من قبل المحققين. من الملاحظ أن مصطلح المراقبة يمكن أن يشمل أيضًا تغطية فنية لموضوع أو موقع ولأغراض معينة. يذاع هذا في الأفلام والبرامج الإذاعية القديمة ونشرة برامج الشرطة التلفزيونية وبرامج المراقبة علنًا لدرجة أن كل مجرم وإرهابي على علم بهذه التقنية. ولكن من الجيد أن العديد من الصور مضللة للغاية وتفشل في إظهار الطبيعة الحقيقية لأداة التحقيق هذه.[1]

(١) علي الشيخ، الأساليب النفسية في الكشف عن الجريمة بين النظرية والتطبيق، القيادة العامة

غالبًا ما أوضحت وسائل الإعلام الترفيهية أن المراقبة هي أمر يمكن لإنفاذ القانون تنفيذه على الفور، مع وجود فرصة ضئيلة لاكتشافه. تضمنت العديد من الأعمال الدرامية الشرطية الأقدم سيناريوهات يتم فيها إطلاق سراح المشتبه به من الحجز حتى يمكن إبعاده عن مركز الشرطة، وملاحظة لقاء الزملاء، والاعتقال في النهاية أثناء ارتكاب جريمة. في الواقع، تتضمن المراقبة قدرًا كبيرًا من العمل والتطور أكثر مما يظهر في مثل هذه القصص وهذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بمراقبة المواضيع السياسية المتطرفة.

هـ - المخبرون:

المخبر هو فرد يقدم سرًا معلومات دقيقة إلى وكالة إنفاذ القانون على أساس مستمر وتستخدم وكالات إنفاذ القانون مجموعة متنوعة من المصطلحات للإشارة إلى المخبرين. من بين هذه الأوصاف المصادر وجهات الاتصال. لدى بعض الوكالات فئات منفصلة للمخبرين بناءً على طريقة تطويرهم للمعلومات. على سبيل المثال، قد يُطلق على الشخص الذي يوفر تغطية لمحل إقامة أو عمل الشخص المعني مصدر حي. قد يُعرف الشخص الذي يطور معلومات ذات قيمة حول مجموعة متنوعة من

لشرطة دبي، دبي، ١٩٨٩م.

الموضوعات من خلال مسار وظيفته بأنه مصدر ثابت.

يجب على المخبر تقديم المعلومات الحالية إلى الوكالة على أساس مستمر والأشخاص الذين لم يعودوا ناشطين في مؤامرة إجرامية أو إرهابية، ولكنهم سيقدمون معلومات تاريخية عندما تسألهم وكالات إنفاذ القانون. ومع ذلك، فإن مثل هؤلاء الأشخاص لهم قيمة بالنسبة لوكالات إنفاذ القانون، ويجب الاتصال بهم عند الضرورة. إذا كان أحد هؤلاء الأشخاص قادرًا على الحصول على المعلومات الحالية، فيمكن استخدامه كمخبر. على نفس المنوال، هناك أعضاء في المؤامرات الإجرامية يوافقون على التعاون من أجل هندسة صفقة فيما يتعلق بالاتهام والعقاب، أو لسبب آخر بما في ذلك الحماية الذاتية. يمكن لهؤلاء الأشخاص تقديم معلومات حديثة وحتى تاريخية، قد يكون الكثير منها ذا قيمة في مقاضاة أعضاء آخرين في المؤامرة.[1]

غالبًا ما يشهد هؤلاء الأشخاص ضد زملائهم السابقين لأن هؤلاء الأفراد قد تركوا الجانب الإجرامي أو الإرهابي وانضموا إلى معسكر إنفاذ القانون، فهم عادة غير قادرين على تقديم المعلومات الحالية على أساس

(١) محمد الأمين البشري، التحقيق الجنائي المتكامل، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٠م.

مستمر. لذلك، لا يمكن استخدامها كمخبرين بالمعنى الحقيقي للكلمة. على الرغم من ذلك، لا تزال بعض الوكالات تشير إليهم كمخبرين. لدى الوكالات الأخرى فئات خاصة لهؤلاء الأشخاص، بما في ذلك الشاهد المتعاون أو المجرم المتعاون. من الواضح أنه إذا كان تعاون هذا الشخص غير معروف للمجرمين والإرهابيين، وكان الشخص قادرًا على الإبلاغ عن الأنشطة الحالية للمتآمرين، فيجب استخدامه كمخبر. الأشخاص الذين يقدمون معلومات تاريخية إلى وكالة إنفاذ القانون والأشخاص الذين يتعاونون مع وكالة إنفاذ القانون بعد ترك المؤامرة الإجرامية والإرهابية هم أشخاص ذوو قيمة ويجب صقلهم وتدريبهم. غالبًا ما ينطوي العمل مع هؤلاء الأشخاص على المال، إما لتحفيز الشخص أو لمنحه الحماية. بعض الوكالات ليس لديها وسيلة لتقديم الأموال لهؤلاء الناس ونتيجة لذلك، يضطر المحققون إلى إنشاء ملفات عن هؤلاء المخبرين وتوفير التمويل من جهات أخرى.

و - المكالمات الهاتفية المصطنعة:

المكالمة الهاتفية المصطنعة هي تقنية تحقيق سرية تُستخدم لجمع معلومات حول متهم ما. في هذه المكالمة، يقوم محقق أو شخص يمثل المحقق بإجراء مكالمة هاتفية مع المتهم، أو شخص قريب منه، حيث يحاول المتصل الحصول على معلومات دون إخبار المستقبل أن المتصل

مرتبط بوكالة إنفاذ القانون. يمكن أن تكون المعلومات المطلوبة محددة للغاية، مثل تحديد مكان وجود الشخص المعني، أو يمكن أن تكون واسعة جدًا وتتضمن أي سؤال يعتقد المحقق أنه يمكنه الحصول على إجابة عنه. [1]

المكالمات من هذا النوع لها مكان في تطبيق القانون، لكنها ليست أداة تحقيق رئيسية. بعض المحققين لا يستخدمونها أبدا وفي النطاق العام للتحقيقات، من المحتمل أن يتم استخدام هذا الأسلوب لزيادة وتعزيز تقنيات أخرى، مثل المراقبة أو التغطية الفنية، أكثر من تطوير استخبارات جيدة حول المتهم وغالبًا ما يعمل الضباط الذين يستخدمون هذه التقنية في المنطقة الرمادية للسلوك القانوني والأخلاقي.

ر – الدليل المادي:

الدليل هو أي شيء يوفر معلومات جوهرية يمكن أن يستند إليها استنتاج أو دليل وهو يتألف من معلومات يقدمها شهود ومن حقائق مستنتجة من أشياء حقيقية والشكل الأخير من هذا النوع يسمى الدليل المادي. على الرغم من أن الأدلة المادية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في معظم القضايا الجنائية، إلا أنها تلعب دورًا أكثر أهمية في التحقيقات

(١) منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية والتقنيات الحديثة في مكافحة الجريمة، الرياض، ٢٠٠٥م.

الإرهابية. سيجد المدعي العام صعوبة في محاكمة قضية إرهابية بنجاح دون بعض الأدلة المادية. في مسائل الإرهاب، غالبًا ما يتحدى الدفاع كل جانب من جوانب القضية. شهود العيان وكثير منهم بالفعل يكون في حالة توتر خوف من الإرهابيين، سيتعرضون لاستجواب صارم. يمكن أن يؤدي أي انحراف في حساباتهم أو أي تحيز يتم عرضه إلى الإضرار بمصداقية الشاهد. لمواجهة ذلك، يريد المدعون الحصول على أدلة مادية يمكن أن تدعم رواية شاهد العيان.

لا يتغير الدليل المادي عادة والخبير الذي يدلي بشهادته حول فحصه لمقال من الأدلة المادية ليس من المرجح أن يعدل ما ورد في تقريره الأولي. معظم الخبراء يكونوا مخضرمين ولن يتأثروا بالاستجوابات المكثفة ولن تخيفهم التهديدات. يعلم الخبراء أن كل ما وجدوه في مقال الأدلة سيعثر عليه أيضًا خبراء آخرون. يمكن العثور على الدليل المادي في أي وقت أثناء التحقيق وتستند بعض الحالات في الواقع إلى أقوال من الأدلة المادية مثل مواطن يعثر على مسدس في حديقة أو شخص يجد محفظة على الطريق أو يعثر ضابط دورية على سيارة وقت اشتعالها. [1]

(١) وجية الدسوقي المرسى، الاساليب الالكترونية الحديثة التي تستخدمها التنظيمات الارهابية في الجرائم الإرهابية، ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، جامعة نايف، الجزائر، ٢٠١٤م.

مع بدأ التحقيقات لاكتشاف الظروف التي تسببت في العثور على هذه الأشياء، يجب أن يكون المحققون دائمًا في حالة تأهب للأدلة المادية، خاصة في قضايا الإرهاب. مع استمرار القضية، يمكن للمحقق استعادة عناصر الأدلة المادية من الشهود أو الضحايا أو المخبرين. يمكنه أيضًا الحصول عليها من خلال أوامر التفتيش، وعمليات التفتيش بالموافقة، وأوامر المحكمة. في وقت الاعتقال، يمكن للضابط استعادة الأدلة المادية من البحث في محل المتهم وعندما يتم أخذ العناصر أثناء تقديم أمر تفتيش، يجب ترك قائمة بهذه العناصر في مكان الحادث أو مع الشخص المسؤول عن هذا المشهد. تترك العديد من الوكالات إيصالات للعناصر التي يتم تقديمها طواعية وهذا صحيح بشكل خاص إذا كانت العناصر ذات قيمة، مثل المجوهرات أو العملات، أو إذا كانت الاشياء تخص شخصًا آخر غير الشخص المتهم.

ز- تقنيات التحقيق الفنية:

يشار إلى تقنيات التحقيق الفنية أيضًا باسم تقنيات متطورة وحساسة، حيث إنها أكثر الأساليب تدخلاً المتوفرة لموظفي إنفاذ القانون. تقريبًا تنتهك جميع تقنيات التحقيق خصوصية الشخص إلى حد معين وبعضها مثل المقابلات وجهاز كشف الكذب صريح ومباشر. البعض الآخر، مثل المراقبة والمخبرين، سري وغير مزعج. لا يزال البعض الآخر، مثل المكالمات الهاتفية المصطنعة تعتبر خادعة. تذهب التقنيات الفنية إلى

أبعد من ذلك، لأنها تغزو جوانب من حياة الشخص تهدف إلى أن تكون خاصة وشخصية.

لهذا السبب تقيد الحكومة والمحاكم بشدة استخدام هذه الأساليب وفي معظم الحالات، لا يمكن استخدامها إلا بعد محاولة تقنيات أخرى أقل تدخلاً وفشلت في تحقيق نتائج مرضية. الاستثناء الأساسي لهذه القاعدة يشمل حالات الطوارئ المتعلقة بالحياة والموت، مثل الاختطاف أو اختطاف طائرة أو التهديد الخطير بارتكاب عمل من أعمال الدمار الشامل. مع استثناء محتمل للكاميرا أو مسجل الفيديو وأجهزة التتبع والمراقبة التوافقية، لن تستخدم معظم التحقيقات عمل تغطية فنية حساسة.

سيتم حل القضية إما قبل استخدام هذه التقنيات، أو لن تضمن الحالة الوقت والجهد اللازمين لاستخدام هذه التغطية. تضع بعض الدول قيودًا شديدة على استخدام التغطية الفنية بحيث لا تعد خيارًا قابلاً للتطبيق. كثيرا ما تستخدم التحقيقات التي تشمل الإرهابيين، خاصة تلك التي توجد فيها مؤامرات محددة لارتكاب هجمات عنيفة، تقنيات متطورة. في الواقع، غالبًا ما يكون من الصعب جدًا رفع مثل هذه القضية إلى المحكمة دون ثمار التقنيات الحساسة[1].

(١) محمد الأمين البشري، التحقيق الجنائي المتكامل، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٠م.

من الصعب للغاية إثبات قضايا الإرهاب وبالتالي، فإن التغطية المتطورة التي تظهر مباشرة أعضاء المجموعة وهم يقولون ويفعلون أشياء تخالف القانون هي أدلة بارزة. يجب على ضباط قضية المؤامرة الإرهابية البدء في التخطيط للاستخدام المحتمل للتغطية الفنية التي قد يستخدمونها في نهاية المطاف في القضية خلال المراحل الأولى من التحقيق. يجب أن يكون الضباط الذين يعتزمون استخدام التقنيات الفنية قادرين على تبرير ذلك من خلال إعداد وثائق مكتوبة توضح أسباب اعتقادهم أن الشخص متورط في نشاط إجرامي أو إرهابي.

المبحث الثاني
أساليب جمع المعلومات في قضايا مكافحة الإرهاب

تعتمد الأساليب التطبيقية للبحث العلمي على مجموعة متنوعة من العوامل التي يكون لها دور في إعاقة رجال التحقيق عن تنفيذ هذه الأساليب في جمع المعلومات. أحد هذه العوامل يتعلق بطبيعة وتوافر البيانات، والتي تحدد إلى حد كبير أسئلة البحث التي يمكن معالجتها مثل البيانات التي لا يمكن جمعها والتي لا يمكن أن تفيد في الإجابة على سؤال البحث.

على الرغم من أن هذا قد يبدو واضحًا، فقد كان له ولا يزال له آثار بعيدة المدى على البحوث الجنائية الخاصة بقضايا الإرهاب. نظرًا لأن الجريمة تميل إلى أن تكون نشاطًا سريًا وللمجرمين كل مصلحة في إبقائها على هذا النحو، نادرًا ما يمكن ملاحظة الجريمة في العمل، ناهيك عن مثل هذه الطريقة التي تسمح بالدراسة التجريبية المنهجية. وبالتالي، فإن المعرفة بعملية الانتهاك الفعلية لا تزال محدودة وتعتمد في جزء كبير منها على أدلة غير مباشرة.

الأمر نفسه ينطبق على دوافع الجاني وعملية المخالفة، حيث لا يمكن قياسها بشكل مباشر بطرق مشابهة لكيفية ملاحظة تطور عملية معينة. لقد وضع هذا قيودًا كبيرة على الطريقة التي تم بها إجراء أبحاث الجريمة على

مر السنين، وعلى الأرجح قد غيرت نظرة الباحثين للجريمة الإرهابية من خلال توجيه انظارهم نحو بعض العناصر الأكثر وضوحًا مثل خلفيات الجاني والتركيبة السكانية والمهن الإجرامية.

هناك عامل آخر يعمل خارج سيطرة الباحث يتعلق بحقيقة أن نجاح التحليلات العلمية يتوقف على الإمكانيات التقنية لأدائها. حتى إذا كان لدى الباحثين إمكانية الوصول إلى بيانات معينة، فإن هذا لا يحدث بشكل تام في كثير من الأحيان عند ضمان أن التكنولوجيا اللازمة لإجراء التحليل بأفضل طريقة ممكنة متاحة لهم ويتطلب هذا فهم عميق للعلوم الاجتماعية والترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، إلى جانب عدم وجود بيئة أو مختبر خاضع للرقابة، وقوة حسابية كبيرة لاختبار نماذج معقدة للغاية. على سبيل المثال، يمكن أن يكون استخدام ميزانيات الزمان والمكان أو تحليل الشبكة الاجتماعية أو النماذج القائمة على الوكيل مصدرًا كثيفًا للموارد.[1]

تؤدي إضافة مشاكل الواقع الاجتماعي إلى مجموعات البيانات الناتجة مثل متغيرات الخلفية المتعلقة بالبنية الاجتماعية، ونظام المعلومات

(١) عز الدين أحمد جلال، الصورة الحديثة للجرائم: تطبيق على الجريمة المنظمة والإرهاب، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٤م.

الجغرافية لدمج شبكات الطرق الفعلية، وما إلى ذلك إلى زيادة الضغط على القوة الحسابية المتاحة لأجهزة الكمبيوتر المكتبية المعاصرة العادية. إن معالجة هذه التحديات لها عواقب عملية ومالية، وهو ما يقود الباحث إلى المسألة الثالثة، والتي على الرغم من كونها أكثر بساطة في طبيعتها لا تقتصر بأي حال من الأحوال على العلوم التطبيقية حيث يحتاج الباحث إلى الموارد المالية والموارد غير المالية ليتمكن من إجراء أبحاثه.

المطلب الأول
القيود على أساليب جمع المعلومات

تتطلب هزيمة الإرهاب جهاز استخبارات أكثر ذكاءً يعمل بنشاط أكبر داخل الدولة ويستفيد من تكنولوجيا المعلومات المتقدمة. تعد تقنيات التنقيب عن البيانات وتحليل البيانات الآلي أدوات قوية للمسؤولين الاستخباريين ورجال الشرطة الذين يحاربون الإرهاب، ولكن هذه الأدوات تثير أيضًا الجدل والقلق، فهي تجعل تحليل البيانات بما في ذلك البيانات الخاصة أسهل وأكثر قوة، وهذا يمكن أن يجعل البيانات الخاصة أكثر فائدة لرجال الشرطة. يعد استخراج البيانات وتحليلها أمرًا بالغ الأهمية بحيث لا يمكن حظره، ولكن لا ينبغي تبنيهما بدون إرشادات وضوابط لاستخدامهما.

يجب أن يكتسب صانعو السياسات فهمًا أوسع لاستخراج البيانات

وأدوات تحليل البيانات الكاملة حتى يتمكنوا من صياغة سياسة تشجع على الاستخدام المسؤول وتضع معايير لهذا الاستخدام. تتمثل إحدى المشكلات الأولى في جمع المعلومات في وجود تفاهمات متباينة لما يعنيه المصطلح، جمع البيانات له في الواقع معنى ضيق نسبيًا، حيث إنه عملية تستخدم الخوارزميات لاكتشاف أنماط التنبؤ في مجموعات البيانات ويطبق تحليل البيانات الآلي نماذج على البيانات للتنبؤ بالسلوك أو تقييم المخاطر أو تحديد الارتباطات أو إجراء أنواع أخرى من التحليل. يمكن أن تستند النماذج المستخدمة لتحليل البيانات الآلي إلى أنماط مثل التنقيب عن البيانات أو اكتشافها بطرق أخرى أو تعتمد على الموضوع الأصلي، الذي يبدأ بموضوع محدد معروف.[1]

هناك عدد من المفاهيم الخاطئة الشائعة حول هذه التقنيات الخاصة بجمع المعلومات، على سبيل المثال لا يؤدي التنقيب عن البيانات وتحليلها إلى زيادة الوصول إلى البيانات الخاصة. من المؤكد أن استخراج البيانات وتحليلها يمكن أن يجعل البيانات الخاصة أكثر فائدة، ولكن لا يمكن أن تعمل إلا على البيانات التي يمكن الوصول إليها بالفعل. مشكلة

(١) محمد الأمين البشري، التحقيق الجنائي المتكامل، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٠م.

أخرى هي أن استخراج البيانات وتحليلها يتطلبان كميات كبيرة من البيانات في قاعدة بيانات واحدة كبيرة، وفي الواقع يمكن إجراء التنقيب عن البيانات وتحليلها باستخدام عدد من قواعد البيانات ذات الأحجام المختلفة ولكن كفاءة البيانات هي ما يؤثر على الموضوع الأصلي. على الرغم من قوة هذه التقنيات، إلا أنه من الخطأ النظر إلى التنقيب عن البيانات والتحليل الآلي للبيانات كحلول كاملة لمشاكل الأمان، حيث تكمن قوتهم كأدوات لمساعدة المحللين والمحققين ويمكنهم تكملة بعض الوظائف التي سيتعين على المحللين القيام بها يدويًا، ويمكنهم المساعدة في تحديد أولويات الاهتمام وتركيز الاستفسار، ويمكنهم حتى إجراء بعض التحليلات المبكرة وفرز كتل البيانات.

لكن في عالم مكافحة الإرهاب المعقد، من غير المحتمل أن تكون مفيدة كمصدر وحيد للاستنتاج أو اتخاذ أي قرار. عندما يتم استخدام هذه الأساليب باعتبارها أكثر من مجرد أداة تحليلية، فإن احتمال إلحاق الضرر بالأفراد يكون أكثر أهمية. يمكن أن تكون تقنيات تحليل البيانات الآلية أدوات مفيدة لمكافحة الإرهاب بعدة طرق وتتمثل إحدى الفوائد الأولية لعملية تحليل البيانات في المساعدة في المهمة الرئيسية المتمثلة في التحديد الدقيق للبيانات والمعلومات ويمكن للتقنيات التي تستخدم مجموعات

كبيرة من معلومات الهوية أن تساعد في تحديد ما إذا كان سجلين يمثلان نفس الأشخاص أو أشخاص مختلفين.

لا يعد التحديد الدقيق أمرًا بالغ الأهمية فقط لتحديد ما إذا كان الشخص متهمًا بالتحقيق المتعلق بالإرهاب، بل إنه يجعل الجهات المسؤولة أيضًا أكثر دقة في تحديد الوقت الذي لا يكون فيه أحد الأشخاص محل اتهام، وبالتالي تقليل فرصة أن تضع ذلك الشخص في مشكلة لا أصل لها. يستخدم تحليل الارتباط المستند إلى الموضوع السجلات العامة أو مجموعات كبيرة أخرى من البيانات للعثور على روابط بين موضوع مشتبه به ، أو عنوان عام، أو جزء آخر من المعلومات ذات الصلة، والأشخاص أو الأماكن أو الأشياء الأخرى التي ترتبط بالمشكلة. تُستخدم هذه التقنية بالفعل من بين أمور أخرى، في التحقيقات الأساسية وكأداة تحقيق في تحقيقات الأمن القومي وإنفاذ القانون.

قد يكون للتحليل القائم على الأنماط استخدامات محتملة في مكافحة الإرهاب، وتأخذ الاستعلامات القائمة على الأنماط نموذجًا تنبئيًا أو نمط سلوك وتبحث عن هذا النمط في مجموعات البيانات المتوفرة لديها. إذا أمكن تحسين هذه النماذج، فإن عمليات البحث القائمة على الأنماط يمكن أن توفر أدلة على الخلايا النائمة المكونة من أشخاص لم يشاركوا

مطلقًا في نشاط من شأنه أن يربطهم بالإرهابيين المعروفين.

الفوائد المحتملة لمكافحة الإرهاب كبيرة، ولكن عندما تتمكن الحكومة من تحليل البيانات الخاصة بشكل أكثر فاعلية، يمكن أن تصبح هذه البيانات أكثر قوة، ويمكن أن تزداد قوة الحكومة في التأثير على حياة الأفراد. هناك قلق عام كبير حول ما إذا كانت حماية الخصوصية كافية لمعالجة النتائج السلبية لزيادة استخدام الحكومة للبيانات الخاصة وتتزايد هذه المخاوف بسبب قلة فهم كيفية استخدام الحكومة لأدوات تحليل البيانات هذه، ولا يوجد عادة الكثير من النقاش العام أو النقاش قبل اعتماد هذه الأدوات.[1]

هذا النقص في الشفافية لا يجعل قرارات الحكومة أقل استنارة فحسب، بل إنه يزيد من خوف الجمهور وسوء فهمه حول استخدامات هذه الأساليب وربما يكون القلق الأكثر أهمية في التنقيب عن البيانات والتحليل الآلي للبيانات هو أن الحكومة قد تخطئ، وسوف يتم وصم الأبرياء وإزعاجهم دون أي سبب وجيه. هذه هي مشكلة الإيجابيات الكاذبة عندما تبلغ العملية بشكل غير صحيح أنها وجدت ما تبحث عنه. باستخدام هذه

(١) ورشة عمل حول مكافحة الإرهاب بين المعالجة القانونية والثقافة المجتمعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

الأدوات، يمكن أن تعني النتيجة الإيجابية الزائفة أنه بسبب البيانات السيئة أو نماذج البحث غير الكاملة، يتم تحديد الشخص بشكل غير صحيح على أنه لديه صلة إرهابية. ولكن حتى لو كانت النتائج دقيقة، فإن الآليات الحكومية حاليًا غير كافية للتحكم في استخدام هذه النتائج وإذا لم يتم التحكم فيها بشكل دقيق، يمكن استخدام البيانات الخاصة بشكل غير صحيح.

لا توجد مبادئ توجيهية واضحة الآن لمن يستخدم البيانات الخاصة ولأي أسباب، ومدة الاحتفاظ بها، ولمن يتم نشرها. أحد الشواغل ذات الصلة هو الميل لتوسيع استخدام تقنية مثيرة للجدل تتجاوز الأغراض الأصلية. قد يُعتبر استخدام الأدوات المثيرة للجدل مقبولًا نظرًا للضرر المحتمل للإرهاب الكارثي، ولكن سيكون هناك بعد ذلك إغراء كبير لتوسيع استخدامها لمعالجة مخاوف إنفاذ القانون أو الاهتمامات المجتمعية الأخرى التي تتراوح من الجدية إلى التافهة.

إحدى السبل المهمة لمعالجة العديد من هذه التحديات المرتبطة بالخصوصية والحريات، على الأقل جزئيًا، هي التكنولوجيا المتقدمة والآليات الحديثة. بعض تقنيات حماية الخصوصية متاحة بالفعل ويتم البحث عن المزيد، ويبحث المتخصصون في طرق لإتقان نماذج البحث

وتنقية البيانات لتقليل الإيجابيات الكاذبة وتقنية إخفاء الهوية المصممة لإخفاء بيانات تحديد الهوية أو الكشف عنها بشكل انتقائي حتى تتمكن الحكومة من إجراء عمليات البحث ومشاركة البيانات دون معرفة أسماء وهويات الأشخاص، وتكنولوجيا التدقيق المستخدمة لمراقبة المحللين عن طريق تسجيل النشاط في قواعد البيانات والشبكات لتوفير رقابة فعالة، وتقنية معالجة القواعد التي تضمن إمكانية استرداد البيانات فقط بطريقة تتوافق مع ضمانات الخصوصية والقواعد الأخرى.

على الرغم من أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تعالج بعض المخاطر باستخدام تقنيات تحليل البيانات الآلية وجمع المعلومات، إلا أنها لن تكون كافية بمفردها. هناك حاجة إلى إجراء سياسي لضمان أن الضوابط والحماية تصاحب استخدام هذه الأدوات القوية وتشمل قضايا السياسة التي تتطلب الاهتمام البحث في التنقيب عن البيانات وتحليل البيانات الآلي.[1]

تمتلك أدوات التنقيب عن البيانات وجمع البيانات الآلي إمكانات كبيرة

(١) وجية الدسوقي المرسى، الاساليب الالكترونية الحديثة التي تستخدمها التنظيمات الارهابية في الجرائم الإرهابية، ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، جامعة نايف، الجزائر، ٢٠١٤م.

لمكافحة الإرهاب، ولكن لإدراك هذه الإمكانات بشكل كامل، هناك حاجة إلى مزيد من البحث. يجب على الحكومة دعم هذا البحث ويجب أن تأخذ السياسة الحكومية لهذا البحث في الحسبان السياق الذي قد يتم فيه نشر هذه الأدوات في نهاية المطاف. وهذا يعني البحث في تقنية حماية الخصوصية وحتى بعض التحليلات المتعلقة بقضايا سياسة الخصوصية يجب تضمينها.

الوضوح حول استخدام التنقيب عن البيانات والتحليل الآلي للمعلومات يعتبر مشكلة أخرى، وأحد الأسباب الرئيسية للقلق العام بشأن هذه الأدوات هو أنه يبدو أنه لا توجد سياسة متسقة لتوجيه القرارات حول وقت وكيفية استخدامها. يجب أن تحدد سياسات التنقيب عن البيانات وتقنيات التحليل الآلي للبيانات المعايير وعملية صنع القرار بشأن نوع تقنية تحليل البيانات المراد استخدامها، على سبيل المثال تلك المعلومات المستندة إلى الموضوع أو القائمة على النمط والبيانات التي سيتم الوصول إليها. يجب أن يفوضوا بإجراء تحقيقات في دقة البيانات ومستوى الأخطاء التي يتوقع أن يولدها التحليل، ويجب أن يطلبوا من الحكومة وضع آلية لتصحيح الأخطاء قبل بدء العمليات.

يجب أن تكون هناك أيضًا سياسة متسقة بشأن الإجراء الذي يمكن

اتخاذه بناءً على نتائج البحث. عندما يتم استخدام نتائج تحليل البيانات الآلية فقط لمزيد من التحليل والتحقيق، وليس كأساس وحيد للاحتجاز أو بعض الإجراءات الحكومية الأخرى، فهناك عدد أقل من النتائج السلبية المحتملة على الأفراد. لذلك، فإن التوجيه ضروري بشأن الظروف إن وجدت، والتي بموجبها يمكن استخدام النتائج كأساس للعمل.

لا توجد حاليًا إرشادات واضحة للجهات الحكومية ورجال إنفاذ القانون حول كيفية التعامل مع البيانات الخاصة، ويمكن أن يؤدي هذا الافتقار إلى التوجيه إلى أخطاء واستخدام غير متسق للبيانات. ربما تكون أهم خطوة لمعالجة مخاوف الخصوصية مع استخدام التنقيب عن البيانات والتحليل الآلي للبيانات وجمع المعلومات هي أن تقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ إرشادات واضحة لرجال الشرطة حول كيفية الوصول إلى البيانات الخاصة واستخدامها والاحتفاظ بها ونشرها، وليس كأساس وحيد للاحتجاز أو لبعض الإجراءات الحكومية الأخرى، فهناك عدد أقل من النتائج السلبية المحتملة على الأفراد.

المطلب الثاني
أهم أساليب جمع المعلومات الحديثة في قضايا مكافحة الإرهاب

تعمل التقنيات الجديدة من أساليب جمع المعلومات، مثل نظام تحديد المواقع GPS والإنترنت والبيئات الافتراضية على ترسيخ نفسها بسرعة كعناصر متأصلة في حياتنا اليومية على سبيل المثال، في الهواتف الذكية. على الرغم من أن معظمها غير معروف حتى قبل عشر سنوات، إلا أن قلة من الناس اليوم يغادرون منازلهم دون الكثير معهم من خلال قدرتهم على سبيل المثال، على نقل الاتصالات المرئية والمكتوبة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديد مواقع الآخرين من خلال التطبيقات ونظام تحديد المواقع العالمي، وبهذا غيرت تكنولوجيا الهواتف الذكية بشكل جذري الطريقة التي نتبعها في النظام اليومي.[1]

إن الإمكانات البحثية لتقنية الهواتف الذكية لتحسين فهمنا للظواهر الاجتماعية هائلة وتتضمن فهمًا أفضل لمكان وزمان ولماذا تحدث الجريمة من خلال جمع البيانات الآلي والاختبارات التفاعلية والاستطلاعات. ومع ذلك، فمن المدهش حتى الآن أن القليل من باحثي جرائم مكافحة الإرهاب قد اختاروا الاحتمالات التي توفرها هذه التكنولوجيا.

(1) DeRosa, Mary. Data mining and data analysis for counterterrorism, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, USA, 2004.

يمكن طرح نقطة مماثلة فيما يتعلق بالإنترنت، في حين أن معظم الباحثين قد قاموا بالانتقال من الاستبيانات الورقية والقلم الرصاص إلى الاستطلاعات عبر الإنترنت، وربما أصبحت مجموعات البحث عبر الإنترنت هي المعيار لجمع بيانات عينة المجتمع، فإن الكثير من إمكانات الإنترنت لأبحاث الإرهاب لا تزال غير مستغلة، على سبيل المثال في إمكانية استخدام خرائط جوجل لدراسة الجوانب المكانية للجريمة والسهولة التي يمكننا من خلالها السفر تقريبًا عبر معظم الطرق والشوارع لفحص زوايا الشوارع والمباني والأحياء.

أثار إطلاق خاصية عرض الطرق من جوجل Google Street View جدلاً لأن ضباط الشرطة اعتبروه كتالوج مفصل لمرتكبي جرائم الإرهاب ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة عدد العمليات الإرهابية. في حين أنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا قد حدث بالفعل، فإن دراسات الجريمة التي تبلغ عن هذه الأدوات في أقسام طرقها قليلة ومتباعدة.[1]

بالإضافة إلى التقنيات الجديدة، ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من طرق البحث المبتكرة، مثل تحليل الشبكات الاجتماعية، وميزانيات الحيز الزمني، والتدابير العصبية النفسية التي يمكن أن تستفيد من الحالة

(1) Diaz, Gustavo. The role of intelligence in the battle against terrorism on the internet, research institute for European and American studies, Greece, 2008.

الفسيولوجية والعقلية للأشخاص، وأصبحت عناصر شائعة في مجموعة الأدوات المستخدمة في بعض التخصصات الشقيقة لعلم الإجرام، مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأعصاب. في حين أن هذه الأساليب غالبًا ما تكون سهلة الوصول وذات صلة ببحوث الجريمة، إلا أن الباحثين في مجال جرائم الإرهاب لا يستغلوا هذه التقنيات بشكل كافٍ في الوقت الحالي.

يعد مجال علم الإجرام العصبي الواعد والناشئ استثناءً مهمًا في هذا الصدد، وللعودة إلى القضايا الثلاث التي قيدت نظرة علم الإجرام المذكورة في بداية هذه الفقرة وهي إمكانية الوصول إلى البيانات، ونوع تحليل البيانات، وتوافر الموارد، يبدو أن الأساليب والتقنيات الجديدة تحدد كل المشاكل والقصور في أساليب جمع المعلومات. أصبح المزيد من البيانات متاحًا للتحليل من خلال تقنيات جديدة، وتم تطوير طرق جديدة لتحليل البيانات وجمع البيانات والمعلومات، ومعظمها متاح على مستوى جميع أقسام مكافحة الإرهاب. بمعنى آخر، يسمح هذا بجمع البيانات وفحصها بطرق تتجاوز كثيرًا ما اعتدنا عليه في أبحاث الإرهاب التقليدية.

على سبيل المثال، يمكن للطرق التي تجمع بين القياسات العصبية الحيوية والبيئات الافتراضية أن تخبرنا كثيرًا عن الحالات العقلية

والجسدية للفرد وكيف يتخذون قرارات إجرامية، والتي كانت حتى وقت قريب صناديق سوداء إلى حد كبير. أخيرًا، غالبًا ما تتوفر التقنيات الجديدة لدى جميع أفراد شرطة مكافحة الإرهاب، مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والكاميرات الرقمية، ولا تتطلب سوى ميزانيات بحثية متواضعة للغاية لتطبيقها على مستوى واسع وشامل. في بعض الحالات، مثل التحليل الآلي للقطات بواسطة الكاميرات الأمنية أو المحاكاة أو استخدام مواضع الجذب التي تغري المجرمين، حتى أنها تسمح بفحص الجريمة بشكل منهجي أثناء العمل وفي وقت قصير.[1]

الهدف الأساسي من هذا القسم هو تعريف الباحثين ببعض هذه التقنيات والأساليب الخاصة بجمع المعلومات وشرح كيفية استخدامها في أبحاث الجريمة. في حين أن هذه التقنيات والأساليب متباينة على نطاق واسع، فإن العامل المشترك بين هذه التقنيات والأساليب هو إمكانية الوصول إليها وإمكانية تعزيز فهمنا لجرائم الإرهاب والسلوك الإجرامي. الفكرة بعبارة أخرى، هي استكشاف إمكانات طرق البحث المبتكرة لجمع البيانات والتقنيات الجديدة لأبحاث الجريمة وتعريف الباحثين بهذه الأساليب حتى يتمكنوا من تطبيقها في أبحاثهم الخاصة.

(1) Gilbert, Paul. Terrorism, Security and Nationality: An Introductory Study in Applied Political Philosophy, Routledge, 1994.

الخاتمة

لقد تغيرت ظاهرة الإرهاب وطبيعته بشكل كبير خلال المائة عام الماضية وجعلت التكنولوجيا الحديثة من الممكن لأي شخص تقريبًا يعيش في أي مكان، أن يرتكب هجومًا إرهابيًا ذا مغزى سياسي أو لغيره من الأسباب. هدف الإرهابي هو استخدام الخوف لجعل الحكومة أو السكان يغيرون اتجاههم فيما يتعلق بأي رغبة متطرفة وبالنسبة لبعض المتطرفين السياسيين، فإن التغيير المطلوب يكون جذري، وينطوي على تغييرات كبيرة في طريقة حياة الشعوب. بالنسبة للعديد من المتطرفين الآخرين، فإن التغييرات المرغوبة محددة إلى حد ما في طبيعتها، ولا تتطلب الإطاحة بالحكومة، ولن تغير بشكل كبير الطريقة التي يعيش بها معظم الناس حياتهم. الإرهابي نفد صبره ويريد التغيير أن يحدث على الفور وكما أنه لا يهتم عادة بالتسوية، يريد كل ما يطلبه، وليس مجرد جزء منه.

الجميع تقريبا منزعجون من شيء ما وقد تتراوح المخاوف من موضوعات واسعة، بما في ذلك الافتقار إلى فرص عمل ذات مغزى، وارتفاع تكاليف المعيشة، والضرائب المرتفعة، وعدم القدرة على تلقي تعليم جيد، أو ربما حتى مخاوف بشأن تأمين التقاعد، إلى شكاوى أكثر تحديدًا حول مخاوف مثل المستقبل المظلم.

في الماضي البعيد منذ ١٠٠ عام أو أكثر، لم يكن هناك الكثير مما يمكن

للشخص العادي فعله حيال القضايا التي تضايقه وما الإجراء الذي يمكنه اتخاذه لم يحصد سوى دعاية محلية، وربما ليس الكثير من ذلك. إذا كان الشخص مستاءً للغاية لدرجة أنه قرر أنه يريد ارتكاب عمل عنيف للتعبير عن غضبه وفرض التغيير، فعادةً ما كان يفتقر إلى المعرفة والأسلحة للقيام بأكثر من مجرد ضرر رمزي، أو مهاجمة مسؤول حكومي بهذه الطريقة لضمان الاعتقال. علاوة على ذلك، غالبًا ما كان من كان من المحتمل أن يكون مناضلاً أو ثوريًا في القرون الماضية معزولًا عن الآخرين في الدولة، والذين ربما كانوا على استعداد للانضمام إليه في مؤامرة إذا كانوا على علم بذلك.

النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النقاط الهامة التي تخص طرق مكافحة الإرهاب وأساليب التحقيق التقليدية والحديثة، إلى جانب طرق جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالمجرمين المتورطين في عمليات إرهابية والقيود التي ربما تواجه أساليب جمع المعلومات والتحقيق. خلال الجزء الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، تراجعت العوامل الأساسية التي حالت في السابق على تحول الناس إلى الإرهاب. اليوم، يمكن للشخص العادي الذي يشعر بالضيق الشديد بشأن قضية ما أن يرتكب عنفًا مروعًا للتعبير عن غضبه وممارسة الضغط من أجل التغيير. إن قدرًا كبيرًا من المعرفة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة القوية، بما في ذلك المتفجرات والمواد الحارقة، هو مجرد نقرات بسيطة على فأرة الكمبيوتر بعيدًا عن أي شخص في البلد تقريبًا. هذا على افتراض أن الشخص الغاضب لا يمكنه الحصول على المعلومات الصحيحة من التلفزيون والراديو والأفلام ووسائل الإعلام المطبوعة.

يمتلك بعض الأشخاص بالفعل معرفة يمكن استخدامها لأغراض إرهابية وربما تعلموا ذلك في الكلية أو المدارس الفنية أو في الجيش. يمكن أن تكون الدعاية لما قام به الشخص فورية تقريبًا، ويمكن أن تنتشر بسرعة في جميع أنحاء البلاد. يمكن للمزارع الغاضب من مصنع يلوث النهر

بالقرب من منزله أن يطمئن إلى أنه إذا قصف هدف يثير غضبه وأصدر اتصالًا يوضح أسباب الهجوم، فسيحصل على دعاية واسعة النطاق، وربما حتى في جميع أنحاء العالم. إذا اختار قبل أو بعد تعبيره العنيف أن ينضم إلى الأشخاص ذوي التفكير المماثل، أو الانضمام إلى مجموعة مخصصة لمعالجة مشاكل التلوث المماثلة، فإن الإنترنت يسمح له بالقيام بذلك بسهولة نسبية. إذا كان المزارع لا يعرف كيف يهاجم، فإن تكنولوجيا الاتصالات الحالية تسمح له بالتأكيد بالتعلم بسرعة دون أن يدرك أي شخص آخر ما يفعله. في الواقع، قد يكون قادرًا في الواقع على إقناع أشخاص متشابهين في التفكير بالقدوم إلى منطقته وتنفيذ الهجوم نيابة عنه.

هدف الإرهابي هو استخدام الخوف لفرض التغيير وجعلت التكنولوجيا الحديثة من السهل نسبيًا تنفيذ الإجراءات التي تحقق هذه الغاية. من نواحٍ عديدة، إذا كان بإمكان الشخص أن يستحضر في مخيلته فعلًا يخيف الناس بشكل عام أو هدفه بشكل خاص، فمن المحتمل أن يجد طريقة لشن هجوم من شأنه أن يستفيد من هذا الخوف. استخدم المهاجمون في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ طائرات تجارية، مليئة بالأبرياء ومحملة بالوقود الكافي للقيام برحلات عبر البلاد، كصواريخ محمولة جواً لمهاجمة مركز التجارة العالمي والبنتاغون. مما لا شك فيه، في حالة مركز التجارة

العالمي كان الإرهابيون يأملون في أن تنقلب الهياكل على مباني نيويورك الكبيرة الأخرى، مما يتسبب في المزيد من الفوضى أكثر مما حدث بالفعل.

يحتاج الإرهابي الحديث إلى ما هو أكثر قليلاً من مشاهدة بضع ساعات من التلفاز أو التنزه أو القيادة حول مدينته من أجل تجميع قائمة بالأهداف التي تستحق الهجوم مثل سيارة أجرة تصطدم بمجموعة من الأشخاص على الرصيف، أو قطار يخرج عن مساره في مسجد أو مدرسة تقع بالقرب من المسار، وإطلاق النار العشوائي في الأسواق المزدحمة، وانقطاع الكهرباء أو المياه أو الغاز بالمدينة فجأة، أو قصف مطعم مزدحم، أو إحراق دار سينما أثناء عرض مسائي. هذه هي الأشياء التي يمكن للمرء أن يتصورها والتي يمكن أن تشل المدينة بالخوف. للأسف، في العالم الحديث، لن يستغرق الأمر الكثير من الوقت أو المهارة لإنجاز معظم أشكال الهجوم المذكورة، إذا كان الشخص الغاضب يميل إلى هذا الحد.

التوصيات

١- نوصي بأن على معظم وكالات إنفاذ القانون حتى اعتبار تهديد الهجمات الإرهابية مسألة مثيرة للقلق.

٢- نوصي بأن يجب على مسؤولي إنفاذ القانون في كل مكان الآن أن يكونوا يقظين باستمرار للأهداف الواقعة ضمن سيطرتهم القضائية، وللقضايا التي قد تتسبب في قيام شخص بشن هجوم في منطقته.

٣- نوصي بأن يتطلب أن يكون ضباط إنفاذ القانون على دراية بأنواع الأهداف التي تهاجمها الجماعات الإرهابية حاليًا، أو تهدد بمهاجمتها، من أجل حماية هذه المواقع والأشخاص في مجتمعاتهم. يتطلب الأمر من هؤلاء المسؤولين معرفة كيفية التعرف على الهجوم الإرهابي عند حدوثه، لأنه قد يُخطئ أحيانًا على أنه تخريب أو شغب أو نشاط إجرامي مباشر.

٤- نوصي بأن يستلزم أن تعرف سلطات إنفاذ القانون كيفية الرد على أي هجوم إرهابي، ومن تتلقى المساعدة في إجراء تحقيقاتها. يجب أن تعرف كل وكالة إنفاذ قانون في الدولة مكان وجود أقرب فرقة عمل مشتركة معنية بالإرهاب، وأن تكون على دراية بكيفية الاتصال بها.

٥- نوصي بأن يتم اعداد سيناريوهات متوقعة و خطط مسبقة للتعامل مع الاعمال الارهابية في حال حدوثها، كما يوصي باجراء تمارين

مشتركة مع الجهات المعنية الاخرى لعمليات الاخلاق و الانقاذ و القبض و السيطرة.

٦- نوصي بأن يتم مراقبة حسابات التواصل الاجتماعي للمشتبه بهم أو المجرمين المحتملين بالطرق المشروعة و المتاحة للجميع لمحاولة توقع سلوكه الاجرامي و حالته النفسية للمحاولة من الوقاية من الجريمة التي قد يشرع في ارتكابها.

٧- هناك القليل من الأدلة التي تثبت فعالية جمع المعلومات حول مكافحة الإرهاب، لذلك نوصي بتجنب الاستنتاجات الشاملة التي تتجاهل السياق الخاص لبرامج التنقيب عن البيانات المختلفة. يعتمد ما إذا كان برنامج استخراج بيانات معين فعالاً على مجموعة من العوامل المتعددة:

- ما هي الأهداف المنشودة، وما هي الأساليب التي يتم تطبيقها، وجودة البيانات الأساسية التي يتم إجراء التحليل عليها.
- كمية تلك البيانات وتعقيدها، والمعالجة المتاحة، والطريقة التي يتم بها استخدام النتائج، والتسامح النسبي للنتائج الخاطئة.

٨- نوصي بأنه عندما يأخذ تطبيق معين شكل النمط، يجب إيلاء عناية كبيرة لضمان أن النموذج الذي يستند إليه الملف الشخصي يمثل

نهجًا معقولًا ويستند إلى منهجية سليمة.

٩- نوصي بأن اختبار فعالية الملف الشخصي، من المهم أيضًا اختبار وتقييم طرق تحديث الملف الشخصي للمجرمين. بعيدًا عن مسألة التقييم،

١٠- نوصي بأن يتم بصياغة عدد من التوصيات العامة المتعلقة بتقييم التكنولوجيا والأساليب من جهة والحد من التأثير على الحق في الخصوصية من جهة أخرى.

١١- أن مناطق معينة من البلاد من المرجح أن تتعرض للضرب من قبل المتطرفين السياسيين المجرمين، فإن الحقيقة هي أن أي مكان يمكن أن يكون هدفًا لهجوم.

١٢- لقد حاول الباحث تقييم التطبيقات المختلفة لتقنيات التحقيق وجمع المعلومات في قضايا مكافحة الإرهاب في سياقات مختلفة، إلى حد كبير على أساس تفصيلي وتحليلي. ومع ذلك، فإن التقييم الشامل للمنهجية وراء تطبيق مقترح معين أمر بالغ الأهمية وأن بعض الأساليب لاستخراج البيانات ستكون أفضل في الحد من التأثير على الخصوصية أكثر من غيرها.

المراجع

١- أبو العلا ماضي وآخرون، الإرهاب: جذوره، أنواعه وسبل العلاج، أبحاث ندوة مكافحة الإرهاب، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، القاهرة، ٢٠١٤م.

٢- أبو دامس زكريا، أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٤م.

٣- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الدولية بالقنابل، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٩٧م.

٤- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٩٩م.

٥- أثر الكراهية فى السياسة الجنائية للمشرع البحرينى، (دراسة مقارنة)، د/ عمر فخرى الحديثى، مجلة جامعة تكريت للحقوق، ٤(٢/ ١)، ٢٠١٩م.

٦- الإرهاب: أنواعه، أسبابه وطرق معالجته، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥م.

٧- إيمان عبد الرحيم السيد الشرقاوي، جدلية العلاقة بين الاعلام الجديد والممارسات الإرهابية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤م.

٨- بداينة، ذياب موسي. (٢٠١٠): التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي Naif Arab University (NAUSS).

٩- بشري، محمد الأمين. (٢٠١٠): نظم القضاء الشرطي في الدول العربية: (دراسة مقارنة)Naif Arab University (NAUSS) ،.

١٠- حسين إبراهيم، الإثبات الجنائي، الكتاب الثاني، القاهرة، أكاديمية الشرطة، ١٩٩٤م.

١١- حماية الشهود فى قانون الإجراءات الجنائية البحرينى، د/ عمر فخرى الحديثى، مجلة العلوم القانونية، ٣٢(٢)، ٢٠١٧م.

١٢- خالد بن سعد الصالح، الدور الإثباتي لجهاز كشف الكذب، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، الرياض، ١٩٨٩م.

١٣- خليفة الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

١٤- دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك، ٢٠٠٩م.

١٥- سالم بن حامد بن علي البلوي، التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، ٢٠٠٩م.

١٦- سامي محمد أحمد السياغي، السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٧- السند عبد الرحمن، وسائل الارهاب الالكتروني: حكمها في الاسلام وطرق مكافحتها، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الاسلام من الإرهاب، جامعة الامام محمد بن سعود، ٢٠٠٤م.

١٨- عز الدين أحمد جلال، الصورة الحديثة للجرائم: تطبيق على الجريمة المنظمة والإرهاب، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٤م.

١٩- عفاف محمد اسماعيل المليجي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الارهاب: دراسة حالة داعش في عهد أوباما، المركز الديموقراطي العربي، ٢٠١٨م.

٢٠- على ليلة، تقاطعات العنف والارهاب في زمن العولمة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٢م.

٢١- علي الشيخ، الأساليب النفسية في الكشف عن الجريمة بين النظرية والتطبيق، القيادة العامة لشرطة دبي، دبي، ١٩٨٩م.

٢٢- محمد أحمد أبو القاسم، الدليل الجنائي المادي، دار النهضة العربية، ١٩٩١م.

٢٣- محمد الأمين البشري، التحقيق الجنائي المتكامل، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٠م.

٢٤- محمد بكة، نظم المعلومات والوثائق في أجهزة الأمن العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٧٧م.

٢٥- مكافحة الإرهاب والتطبيقات القضائية في تونس، شبكة الملاحظة للعدالة التونسية، ٢٠١٦م.

٢٦- منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية والتقنيات الحديثة في مكافحة الجريمة، الرياض، ٢٠٠٥م.

٢٧- نهاد عباس، إجراءات البحث و التحقيق في جرائم الإرهاب الإلكتروني و تحدياتها: دراسة في النظام السعودي، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، ٢٠١٥م.

٢٨- وجية الدسوقي المرسى، الاساليب الالكترونية الحديثة التي تستخدمها التنظيمات الارهابية في الجرائم الإرهابية، ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، جامعة نايف، الجزائر، ٢٠١٤م.

٢٩- ورشة عمل حول مكافحة الإرهاب بين المعالجة القانونية والثقافة المجتمعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٣٠- الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ٢٠١٤م.

31- "No narcoanalysis test without consent، says SC". The Times Of India. May 5، 2010. اطلع عليه بتاريخ 18 مايو 2012 .في 31 ديسمبر 2018 الأصل مؤرشف من
32- "Planned 9/11 at Taj: Caught Terrorist". Zee News. 29 November 2008. في 25 ديسمبر 2008 الأصل مؤرشف من.
33- Al-Hadithi، Omar Fakhri. "The impact of hatred in the criminal policy of the Bahraini legislator (Comparative study)." Tikrit University Journal for Rights- مجلة جامعة تكريت للحقوق 4.1 (2020).
34- Al-Hadithi، Omar Fakhri. "The role of the attorney general in the criminal inquiry of leaders and chiefs in the international criminal court" journal of legal sciences، Baghdad University، 26 (2011).
35- Bolz، Frank. The counterterrorism handbook: tactics، procedures، and techniques، CRC Press، New York، 2002.
36- Card، Claudia. Questions regarding a war on terrorism، Hypatia 18، 2003.
37- Das، Samir Kumar and Ivanovic، Rada. Terror، Terrorism، States، and Societies: A Historical and Philosophical Perspective، Women Unlimited، 2010.
38- DeRosa، Mary. Data mining and data analysis for counterterrorism، Library of Congress Cataloging-in-Publication Data، USA، 2004.
39- Diaz، Gustavo. The role of intelligence in the battle against terrorism on the internet، research institute for European and American studies، Greece، 2008.
40- Ghosh، Shreyasi. Understanding Terrorism in the context of Global Security، Socrates 2، India، 2014.
41- Gilbert، Paul. Terrorism، Security and Nationality: An Introductory Study in Applied Political Philosophy، Routledge، 1994.
42- Handbook on Criminal Justice Responses to Terrorism، united Nations Publications، New York، 2009.
43- Kaplan، Shawn. A Typology of Terrorism، Review Journal of Political Philosophy، 2008.
44- Lowe، Scott C. Defining Terrorism، The Proceedings of the Twenty-First World Congress of Philosophy، 2006.
45- Moeckli، Daniel. An evaluation of the use of data mining in counter-terrorism، Birmingham، United Kingdom: University of Birmingham، 2011.
46- Random House Webster's Unabridged Dictionary. New York: Random House Reference، 2001. Print.
47- Saul، Ben. Defining terrorism to protect human rights، 2015.
48- Technology Against Terrorism: Structuring Security، U.S. Congress، Office of Technology Assessment، Washington، 1992.
49- Terrorism: special investigation techniques، council of Europe، 2005.
50- The American Heritage Dictionary of the English Language. Boston: Houghton Mifflin، 2000.
51- Waldron، Jeremy. Terrorism and the uses of terror، The Journal of Ethics، 2004.

الفهرس

موجز عن البحث ١٨٣٠

مقدمة..... ١٨٣٣

مبحث تمهيدي : تعريف الإرهاب وجوانب تأثيره على المجتمع... ١٨٤٣

المطلب الأول : تأثير الإرهاب على المجتمع ١٨٤٦

المطلب الثاني : حماية حقوق المواطنين خلال فترات مكافحة الإرهاب ١٨٥٠

المبحث الأول : أساليب التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب ١٨٥٥

المطلب الأول : أساليب التحقيق المباشر من خلال المقابلة..... ١٨٦٢

المطلب الثاني : أساليب التحقيق الحديثة مع الإرهابيين ١٨٧٥

المبحث الثاني : أساليب جمع المعلومات في قضايا مكافحة الإرهاب١٩٠٣

المطلب الأول : القيود على أساليب جمع المعلومات ١٩٠٥

المطلب الثاني : أهم أساليب جمع المعلومات الحديثة في قضايا مكافحة الإرهاب..... ١٩١٤

الخاتمة ١٩١٨

النتائج ١٩٢٠

التوصيات ١٩٢٣

المراجع ١٩٢٦

الفهرس ١٩٣١